دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي بنقل السفارة من "تل أبيب" إلى القدس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧م

د. إبراهيم يوسف عبيد

أستاذ العلوم السياسية المساعد/ كلية الآداب والعلوم الانسانية/ جامعة الأقصى- غزة- فلسطين

Ibrahim281179@hotmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/١٠/٤ تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/١١/٨

مستخلص البحث

تسعى الدراسة للوقوف على ماهية الدوافع التي تحركت من خلالها إدارة الرئيس "دونالد ترامب" بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والتنبؤ بالتداعيات المحتملة لهذا القرار، وانعكاساته على السياسة الأمريكية تجاه قضية القدس، مع تسليط الضوء على العوامل المؤثرة والمتمثلة بدور مؤسسات صنع القرار، والمناخ السياسي الأمريكي الداخلي، وطبيعة البيئة الدولية. كما وتتناول الدراسة الأهداف المرجوة للقرار وأدوات التنفيذ، وتداعياته السياسية والقانونية والديموغرافية، وعلى العلاقات العربية-الأمريكية. وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها، "وجود علاقة ودور للنخبة المتنفذة في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب، والقرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية للقدس". وسوف تستند الدراسة بالتحليل على عدة مناهج، هي:(منهج نخبة القوة، والمنهج السلوكي، والمنهج البنيوي، منهج صنع القرار).

الكلمات المفتاحية: السفارة الأمريكية، نقل السفارة، القدس

Motives & Implications of the US Strategic Decision to Move US Embassy from Tel Aviv to Jerusalem on December, 2017

Ibrahim Y. Ubaid
Assistant Prof. of Political Sciences/ College of Arts & Human Sciences/ Alaqsa University/ Gaza/ Palestaine

Abstract

The study seeks to find out what motivated the administration of President Donald Trump to transfer the US Embassy from Tel Aviv to Jerusalem on December 6, 2017, and to predict the possible repercussions of this resolution and its implications for US policy towards the issue of Jerusalem, with highlighting the factors affecting the role of decision-making institutions, the domestic American political climate, and the nature of the international environment. The study also discusses the desired objectives of the resolution and the tools of implementation, and its political, legal and demographic implications, as well as Arab-American relations. The study is based on a main hypothesis: "The relationship and role of the influential elite in the American foreign policy industry during the Trump era, and the American decision to transfer the US embassy to Jerusalem." The study will be based on a number of approaches: the elite approach, the behavioral approach, the structural approach, and decision-making approach.

Keywords: US Embassy, Transfer of Embassy, Jerusalem.

المقدمة:

سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها لمدينة القدس في السابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧م، إلى تكريس انشطتها الاستيطانية فيها، الرامية إلى فرض الوقائع والحقائق الجديدة على الأرض الفلسطينية. وهذه الوقائع مكنّت المفاوض الإسرائيلي التهرب من قضايا الوضع النهائي، وأعطته مساحة من المماطلة والمراوغة على مدار سنوات المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية، ونجح في إتاحة الفرصة لحكوماته المتعاقبة للاستناد إلى مبدأ "كسب الوقت" لقضم مزيداً من الأراضي الفلسطينية الجديدة، وإدراجها كأمر واقع ضمن حدود ما يُعرف "بلدية القدس الكبرى". فضلا عن طمس المعالم التاريخية والحضارية لهذه الأراضي، وإحداث تغييرات ديموغرافية، وخلخلة سكانية على حساب الفلسطينيين، ناهيك عن إحاطتها بالجدار الأمني الفاصل– جدار الفصل العنصري– لعزلها عن محيطها الفلسطيني والعربي. يحدث هذا كله في ظل رعاية الولايات المتحدة غير النزيهة لعملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ انعقاد مؤتمر مدريد ١٩٩١م. بالرغم من سياساتها المعلنة تجاه القدس منذ عام ١٩٦٧م، والمتمثلة في:

- ضرورة الإبقاء على مدينة القدس موحدة.
- وضع المدينة يتحدد نهائياً من خلال التفاوض بين أطراف النزاع.
- ضمان حرية الوصول للأماكن المقدسة لاتباع الديانات الثلاث من حجاج وزوار وغيرهم.

اتبعت الإدارات المتعاقبة إلى جانب السياسة الأمريكية المعلنة، سياسة غير معلنة تجاه قضية القدس اتسمت في غالب الأحيان بالانسجام مع السياسات والرؤى الإسرائيلية، إذ وقفت الإدارات الأمريكية موقفاً منحازاً لصالح إسرائيل، وخاصة فيما يتعلق بنقل سفارتها للقدس، ففي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥م، أصدر الكونجرس الأمريكي قانون عُرف باسم "قانون سفارة القدس لسنة ١٩٩٥م"، نص على الشروع بتمويل عملية نقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس،

على أن يتم ذلك في حدّ أقصى ٣١ أيار/مايو١٩٩٩م. إلا أن ذلك القانون تضمن بنداً يسمح للرئيس الأمريكي بتأجيل تنفيذ القرار لمدة ستة أشهر إذا رأى أنه ضروري لـ "حماية المصالح الأمنية القومية الأمريكية"[١]. ومنذ إدارة الرئيس "بيل كلينتون"، وحتى نهاية إدارة الرئيس أوباما كان التأجيل يتم تلقائياً كل ستة أشهر، رغم أن هؤلاء الرؤساء كانوا قد وعدوا ناخبيهم أثناء ترشحهم بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وفي ١ جزيران/يونيو من العام ٢٠١٧م، انضم الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب" لمعسكر أسلافه، وأجّل تنفيذ نقل السفارة لمدة نصف عام. ثم عاد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧م، وأعلن عن نقل سفارة بلاده إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة موحدة لإسرائيل.

لذلك، تسعى الدراسة لتحليل الدوافع والأسباب التي دفعت الرئيس دونالد ترامب لاتخاذ قرار استراتيجي يتنافى مع سلوك أسلافه من الرؤساء الأمريكيين السابقين.

انطلاقاً من هذه المعطيات ستتناول الدراسة بالتحليل العوامل المؤثرة في القرار الاستراتيجي الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية للقدس، ودوافع هذا القرار، والأدوات التي أثرت في توجهات الرئيس ترامب، ومن ثم تداعيات ذلك على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، والدور الأمريكي في عملية التسوية. وعليه، سيتم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

١. **المحور الأول: ماهية القرار الاستراتيجية (تأصيل نظري).**
٢. **المحور الثاني: العوامل المؤثرة بالقرار.**
٣. **المحور الثالث: أهداف القرار.**
٤. **المحور الرابع: أدوات تنفيذ القرار.**
٥. **المحور الخامس: تداعيات القرار على واقع مدينة القدس، وعلى مستقبل الصراع وعملية التسوية.**

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في القرار.
- تحليل وفهم أثر البيئة الداخلية الأمريكية وطبيعة المناخ الدولي على القرار.
- استعراض دوافع القرار الأمريكي، والأدوات التي اعتمد عليها.
- تحليل تداعيات القرار على مستقبل الصراع وعملية التسوية.

تساؤلات الدراسة:

سعت الدراسة للإجابة عن الأسئلة الرئيسة الآتية، وهي:

١. ما مفهوم القرار الاستراتيجي؟
٢. ما دور المؤسسات الأمريكية الرسمية في تنفيذ القرار بنقل السفارة الأمريكية للقدس؟
٣. كيف انعكس تأثير البيئة الداخلية الأمريكية وبيئة النظام الدولي على القرار الأمريكي؟
٤. ما دوافع القرار الأمريكي، وما الأدوات التي اعتمد عليها؟
٥. إلى أي مدى انعكس القرار على واقع الصراع العربي– الإسرائيلي؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج الآتية:

١. **منهج نخبة القوة:** يطرح هذا المنهج الافتراض بأن صنع السياسة يتسم أساساً بعدم مشاركة المواطنين وأن السياسات النابعة من هذه العملية تتصف بالتعبير عن مصالح هذه النخبة. ووفقاً لهذا النموذج تتركز السلطة في أيدي عدد محدود من النخبة السياسية الحاكمة ذات المصالح المشتركة، وعلى المستوى الداخلي تسعى هذه النخبة إلى التأثير في الرأي العام وتوجيهه. أما خارجيا فإنها تتبع سياسات تعتمد على القوة وتؤثر سلبا في السلام العالمي[٢].

٢. **المنهج السلوكي:** يهتم بدراسة السلوك الفعلي للقوى السياسية وتحليله في الأدوار والوظائف السياسية أكثر من اهتمامه بمحتوى القواعد الدستورية أو الأنماط الإيديولوجية، لأن هذه القواعد والأنماط هي مجرد بنية فوقية تستمد مشروعيتها من الموافقة الجماعية على الحلول التي تطرحها. وهذه الموافقةُ تبنى على الضرورات الأساسية التي تنجم بدورها عن مجموعة من المعطيات على المستوى المعنوي للتصورات والمعتقدات، وعلى المستوى المادي للرغبات والحاجات. وهذا يرتبط بالضرورة بسلوكية القوى السياسية والطبقية المتنافسة، وبتوازنات هذه القوى وتفاعلاتها بكل تمايزاتها.[٣] بمعنى آخر، تحليل السلوك الخارجي للدول من فرضية أساسية مؤداها أن "سلوك الدول هو في واقع الأمر سلوك الأفراد الذين يتصرفون باسمها"، فأصبح " الفرد " الوحدة الأساسية للتحليل، وأصبحت من البيئة النفسية للفرد النقطة الجوهرية في التحليل، ويرتكز التجديد الذي جاءت به السلوكية ونظريات صناعة القرار في السياسة الخارجية على نقطتين أساسيتين: الفرد كوحدة تحليل مركزية، البيئة النفسية الفرد في مواجهة فرضية العقلانية[٤].

٣. **المنهج البنيوي:** مفهوم المستويات البنيوية لـ"ديفيد إيستون"، الذي يتأثر بالبنيوية الماركسية، ويؤكد على وجود مستوى بنيوي كّلي ومستوى بنيوي جزئي، والعلاقة بينهما تكون إما اختيارية حرة، أو إجبارية مقيدة، أو تنسيقية حاضنة. وتعتمد طبيعة هذه العلاقة على طبيعة البنية السياسية والمحددات المجتمعية العامة، أي أن هذا المفهوم يقوم على الدمج بين التحليل البنيوي وتحليل النظم[٥].

٤. **منهج صنع القرار:** عملية ديناميكية تتألف من مجموعة من العناصر والأبعاد والمراحل؛ وتتم ضمن إطار مؤثرات وقيود محددة ومتعددة، وتضمنُ السلوكيات الهادفة والتفاعلات المؤسّسية والسّلوكيةِ التي تُفضي إلى اتخاذ القرَار الذي يقومُ على المُفاضلةِ والموازنةِ بينَ عددٍ من البدائلِ المتاحة، وبما يعبّر عن علاقاتِ وتوازناتِ القُوى في المجتمعِ، ويحُقق الأهدافَ بأقلّ قدرٍ ممكنٍ من استخدام الإمكاناتِ الماديّة والفنيّة والبشِرية[٦].

المحور الأول

ماهية القرار الاستراتيجي (تأصيل نظري).

القرار الاستراتيجي: هو الذي يصدر عن مستويات سياسية عليا لتحقيق أهداف بعيدة المدى. بمعنى أخر، هو مسؤولية القائد العام، أو هو عموماً مسؤولية أعلى مستويات صنع القرار. وعن توقيت اتخاذ القرار الاستراتيجي، يقول الأستاذ الدكتور عبد الناصر سرور المختص في العلاقات الدولية: "قد يصدر في أوقات طبيعية معتادة ولكن في حال وجود مشكلة جوهرية فإن ذلك يحتاج قراراً مهماً بعيد الأثر، وقد يوجد القرار الاستراتيجي أيضاً في موقف الأزمة"[٧].

تعني الأزمة ارتفاع درجة التهديد الموجه إلى المصالح الجوهرية، والقيم العليا للدولة، والمجتمع مع ضيق ومحدودية الوقت المتاح لاتخاذ القرار، وارتفاع احتمالات التحركات المفاجئة من الخصم. ومن ثم فإن الأزمة هي موقف تتزايد فيه درجة عدم اليقين إزاء نوايا الخصم وتحركاته وأهدافه، وإزاء تطور الموقف لاحقاً. وبالآتي فإن هذا الموقف قد يفرز ضغوطاً نفسية[٨].

أما عن ماهية القرار؛ فهو قرار يتسم بصفة الاستراتيجية، والقرار يفترض وجود مشكلة أو موقف يحتاج إلى حل، وتوافر أكثر من حل بديل، لكل منها منافع وعيوب وتكلفة، ويتم اختيار أحد هذه الحلول البديلة كي يصدر في شكل قرار من السلطة السياسية لتنهي به المشكلة أو الموقف بطريقة ما. وصفة الاستراتيجي هنا تعني أن المشكلة أو الموقف الذي يحتاج إلى حل هو مشكلة أو موقف مهم وعام وذو أثر على المسار العام لتطور المجتمع[٩]. ويتميز القرار الاستراتيجي بمجموعة من الخصائص، منها:

- القرار الاستراتيجي ليس قراراً روتينياً، بل قراراً تفرضه الاحتياجات الاستراتيجية التي تفرزها البيئة الخارجية، والرؤية والطموحات الوطنية المستقبلية الشاملة التي لها علاقة بحماية المصالح الحيوية للدولة، ودورها ومكانتها الاقليمية والدولية[١٠].

– يرتبط القرار الاستراتيجي بالزمن من حيث الظروف البيئية المحيطة والمتحكمة سواء (داخلياً أو خارجياً أو دولياً)، فهو مرتبط بالزمن، وبأهداف مطلوب تحقيقها مستقبلياً، وينطوي على الحسابات التاريخية والأوضاع القائمة، وحسابات مستقبلية قائمة على التوقعات والاحتمالات المرتبطة بحسابات الماضي والحاضر[١١].

– يؤدي التأخر في صناعة القرار الاستراتيجي تجاه القضايا الاستراتيجية المطروحة أو صناعة القرار الاستراتيجي (على أساس معلومات غير محدثة زمنياً وغير مواكبة للتطورات الحديثة) إلى قرارات إستراتيجية غير موضوعية، بل يمثل انفصال الدولة عن الزمن وتفكك وتقويض نظامها السياسي ويهز ويشكك في مكانتها الإقليمية والدولية، ويهدد مصالحها الحيوية[١٢].

–تُعدُ سرعة اتخاذ القرار الاستراتيجي وتوقيته، من العوامل المحددة لكفاءة وفعالية القرار الاستراتيجي في خلق الحلول وتقرير المواقف، وتعزيز مكانة الدولة في محيطها الإقليمي والدولي، خاصة في وقت الأزمات[١٣].

–القرار الاستراتيجي عادة ما يكون نتيجة تفاعل وتناغم بين المستوى السياسي والعسكري في الدولة، ومثال على ذلك (القرار الاستراتيجي الأمريكي بغزو العراق عسكرياً في مارس ٢٠٠٣).

المحور الثاني

العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الأمريكي

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي الاستراتيجي، كدور القائد وشخصيته، والتركيب الاقتصادي والاجتماعي، والرأي العام، والأحزاب السياسية، جماعات المصالح، واللوبيات، وطبيعة النظام السياسي، ... إلخ[١٤]. فعملية صنع القرار تؤثر فيها مجموعة من العوامل، والمؤثِّرات النفسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما تتضمن مجموعة من العناصر والاعتبارات التي يتخَّذ القرار بناء عليها.

إن القرارات الاستراتيجية الأمريكية كما المعلوم، لا تتبلور في العدم أو تأتي بفعل نزوة سياسية قد تنتاب مزاج الرئيس فجأة، بل على العكس من ذلك، فهي نتاج عملية سياسية ممنهجة، ومدروسة، وليست اعتباطية. وهذا ينطبق على قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعلى الأرجح أنه جاء ضمن نسقين متكاملين يُحدّدان جدلية صنع القرار في الولايات المتحدة، هما:[١٥]

– الأول، سياق استباقي تستغله جماعات الضغط في الولايات المتحدة بالاستثمار مادياً وسياسياً وأيديولوجياً في المرشحين الأمريكيين خلال حملاتهم الانتخابية، بهدف حشد الرأي العام لمصلحة المرشح، ونهايةً بإضعاف خصومه المنافسين له في السباق الرئاسي.

– الثاني، سياق تفاعلي يهدف إلى الوقوف على مدى التزام المرشح بوعوده الانتخابية التي قطعها لناخبيه، واعتماد خطاب يُشيد بمصداقية سلوكه السياسي، ويعزز سياسته بصدقيته ويخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة.

يعد القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس، والاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل انقلاباً على اتفاقات السلام، وعلى

قرارات الشرعية الدولية وانحيازاً كاملاً لإسرائيل كدولة يهودية، ونكراناً للشعب العربي الفلسطيني صاحب الأرض والجغرافيا والتاريخ.

لقد شكلت البيئتين المحلية والدولية سّياقاً ومساراً، ضروريين في تشجيع الرئيس "دونالد ترامب" لإعلان سياسته الجديدة تجاه القدس، فقد تحدّى معارضيه من الجمهوريين في البيت الأبيض، وحلفاءه في شتّى العواصم بما فيها: (لندن وباريس وستوكهولم)، ولم يكترث بالعزلة الدبلوماسية للولايات المتحدة خلال التصويت في مجلس الأمن، والجمعية العامة. وشدد في خطابه عن حالة الاتحاد أمام جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين قائلًا" "إنني أقدمت على إجراء كان قد حظي بتصويت بالإجماع في مجلس الشيوخ قبل سنوات، لقد اعترفتُ بالقدس عاصمة لإسرائيل"[١٦].

لا شك ان هناك مجموعة من الاعتبارات والعوامل التي أدّت إلى الاعلان عن هذا القرار، سواء في بعدها الاستراتيجي أو السياسي أو العقائدي أو حتى النفسي، فضلا عن علاقته بقيادات جماعات الضغط أو اللوبي الإسرائيلي، تأثير الجماعات المسيحية الأنغليكانية (الانجيليين). هذا ما ستتناوله الدراسة رصداً وتحليلاً للوقوف على الدوافع والتداعيات.

كتبت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧م، مقالاً جاء فيه: "إن القادة الإنجيليين المحافظين، الذين شجعوا الرئيس دونالد ترامب حتى وصوله إلى رئاسة الولايات المتحدة، كانوا سبباً رئيسياً في اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، لأنها على رأس أولوياتهم، وأنهم مارسوا ضغوطهم في هذا الاتجاه خلال لقاءات عدة مع ترامب ونائبه "مايك بنس" ومساعديهم في البيت الأبيض، حيث أكد ترامب التزامه بتنفيذ وعده"[١٧].

وبغض النظر عن تلك الروايات وإن صحت، فما لا شك فيه، أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس سياسة الهيمنة والغطرسة، كقطب أوحد انطلاقاً من عدة اعتبارات، أبرزها[١٨]:

- التفوّق العسكري النوعي على بقية دول العالم، وانتشار القواعد الأمريكية عبر العالم.
- السيطرة على أغلب مصادر الطاقة.
- بناء التحالفات العسكرية والسياسية مع دول محورية على قواعد مشتركة أيديولوجية وسياسية.

هذه المرتكزات وغيرها، هي من دفع إدارة ترامب إلى الإعلان في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ نقل السفارة الأمريكية للقدس، وفي إطار هذه الاعتبارات، يثار التساؤل الرئيس وهو: ما هو دور المؤسسات الرسمية في عملية صنع القرار الاستراتيجي الأمريكي المتعلق بنقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس؟، وما تأثير البيئتين الداخلية والدولية في اتخاذ هذا القرار؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد من استعراض ما يأتي:

١. الرئيس:

في آذار/مارس ٢٠١٦، ألقى "دونالد ترامب" خطاباً أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية– الإسرائيلية (إيباك)، تعهّد فيه بنقل "السفارة الأمريكية إلى القدس أو كما وصفها حينها "العاصمة الأبدية للشعب اليهودي"[١٩].

لم يكن قرار ترامب بنقل السفارة محل توافق بين مستشاريه؛ ففي حين عارضه وزيرَا الخارجية، (تيلرسون)، والدفاع، (ماتيس)، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، (مايك بومبيو)، فقد أيّده كلّ من نائب الرئيس، (مايك بينس)، والسفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة، (نيكي هالي)، وسفير الولايات المتحدة في إسرائيل،

(ديفيد فريدمان). كما أيده أيضاً، صهره ومستشاره "جاريد كوشنر"، والمبعوث الأمريكي الخاص للسلام في الشرق الأوسط، "جيسون جرينبلات"[٢٠].

أعلن بعد ذلك الخطاب الملياردير اليهودي، (شيلدون أديلسون) دعمه لحملة ترامب للرئاسة، وتبرّع بمبلغ ٢٠ مليون دولار إلى اللجان السياسية الانتخابية الخاصة بحملة ترامب، ثم تبرع مرةً أخرى بمبلغ ١.٥ مليون دولار لتنظيم مؤتمر الحزب الجمهوري الذي أعلن ترامب رسمياً مرشحاً للحزب[٢١].

ومنذ انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة، لم يتوقف أديلسون عن تذكيره بوعده في نقل السفارة للقدس، ولم يخف تذمّره من ضغوطات مستشاريه التي أثمرت في حزيران/يونيو ٢٠١٧، بتوقيعه قرارا بتأجيل نقل السفارة، إلى أن أعلن ترامب في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ نيته نقل السفارة، رغم تحذيرات وزيرَي الدفاع والخارجية[٢٢].

وقد ساهمت مجموعة من العوامل المتداخلة، ودفعت باتجاه اتخاذ قرار نقل السفارة للقدس، ويمكن استعراضها على النحو الآتي:[٢٣]

- **على المستوى الداخلي**، بدأت التحقيقات حول تدخل روسيا في الانتخابات الأمريكية تقترب من طاقم الرئيس وبعض أعضاء إدارته. وخاصة بعد توجيه الاتهام لمستشار الرئيس للأمن القومي "مايكل فلين"، على خلفية (البيان الكاذب) الذي أدلى به لمكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) بشأن تدخل روسيا في الانتخابات الأمريكية. فضلا عن نزايد الشكوك حول تورط صهرة "جاريد كوشنر"، وبعض أقطاب إدارته؛ وهذا مؤشر على أن الرئيس ترامب أصبح في وضع داخلي يزداد صعوبة. ويبدو أن هذا الوضع المأزوم قد دفع ترامب إلى طلب الدعم من اللوبيات الصهيونية المؤثّرة. يضاف إلى ذلك، حرص ترامب على إرضاء قادة وأفراد الحزب الجمهوري المؤيدين لنقل السفارة وخاصة المحافظين والإنجيليين. فضلا عن الشخصيات التي دعمته، مالياً وسياسياً وإعلامياً، للفوز في الانتخابات الرئاسية،

أمثال المليونير اليهودي الذي دفع ٢٥ مليون دولار مقابل أن يقوم ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. من المرجح أن تكون هذه المواقف قد ساهمت في دعم ترامب في مساعيه لنقل السفارة للقدس.

– **على المستوى الخارجي**، الواقع العربي المتشرذم والمنقسم على نفسه، الذي انهكته الحروب الداخلية، ناهيك عن انقسام مجلس التعاون الخليجي، الذي حافظ لفترة طويلة على وضع سياسي واقتصادي مستقر نسبياً، وخاصة بعد اتساع دائرة الخلاف مع قطر. ويبدو أن ترامب قد عوّل على امتصاص غضب حلفاءه العرب، قطر ومصر والسعودية، والأردن، الذين يحتاجون باستمرار للدعم الأمريكي، ولعل ذلك ما جعل ردود الفعل العربية الرسمية خجولة جداً.

لقد شغل قرار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس الرأي العام العالمي، فعمت المظاهرات والاحتجاجات والتصريحات الرافضة والمنددة بهذا القرار معظم دول العالم التي وصفته بغير العقلاني والطائش. منها تصريح وزير الخارجية الهولندي "هالبهزيليسترا" الذي وصف قرار ترامب أنه: "خطوة غير عقلانية وستضر بمسار السلام"[٢٤]. ووصفته العديد من الشخصيات القانونية والحقوقية بـ "غير العقلاني" ويخالف المعاهدات الدولية، وقرارات محكمة العدل الدولية التي تقر بحق الشعب في تقرير مصيره وتقرير حقوقه السياسة والاقتصادية[٢٥].

وعندما يكثر الحديث عن القرارات غير العقلانية، أو المتهورة، أو الطائشة– كما وصفها الكثير من السياسيين، وعلماء النفس– التي اتخذها الرئيس ترامب، كقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس؛ وما يمكن أن يترتب على هذا القرار من تداعيات، فإن الأمر يتطلب تسليط الضوء على البيئة النفسية للرئيس ترامب، للوقوف على طريقة وطبيعة تفكيره، والسمات الشخصية التي تتسم بها شخصيته،

من خلال مجموعة من الدراسات والتقارير لعلماء واخصائيين نفسيين (داخل الولايات المتحدة وخارجها)، وذلك على النحو الآتي:

١. **البروفيسور "وليام دوهيرتي"**، أستاذ علم النفس بجامعة "مينيسوتا"، نشر في حزيران/يونيو ٢٠١٦م "عريضة إلكترونية" أسماها "مناهضة الترامبية" وحصدت تواقيع أكثر من ٢٢٠٠ اختصاصي بالصحة العقلية، وعلق دوهيرتي بالقول: "نعم، يعتبر الأمر بالنسبة لي استثناءً، إذ أن الواقع الذي يطالعنا يجسد تهديداً للديمقراطية بعينها"[٢٦]، يقصد شخصية وسلوك الرئيس ترامب.

٢. **الدكتورة"جولي فوتريل"**، قالت: "أن النرجسية هي إحدى أبرز السمات النفسية لترامب، وأن هذه النرجسية تمنعه من رؤية الواقع، لذا لا يمكنك استخدام المنطق لإقناع شخص مثله"[٢٧].

٣. **الدكتور "ستيفن بوزر"** صاحب كتاب: "الخطر الواضح القائم: النرجسية في عهد دونالد ترامب" قال: "إننا نحرص على عدم وضع تشخيص سريري هنا، للقول إن ترامب يعاني من اضطراب الشخصية النرجسية. وقد سلطنا الضوء على الصورة التي يظهر بها عبر الشاشة، والتغريدات، والتعليقات[٢٨]".

٤. **الطبيب النفسي الأمريكي "جون غارتنر"** عقب اجتماع لخبراء في الطب النفسي في "جامعة يال" الأمريكية، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧م، قال: "إن أطباء وخبراء في علم النفس رأوا أن من واجبهم الأخلاقي تحذير الرأي العام الأمريكي من مخاطر المرض النفسي الذي يصيب رئيس البلاد"[٢٩].

٥. **الدكتور "محمد المهدي"**، أستاذ الطب النفسي بجامعة الأزهر، مصر، تحدث على فضائية المحور المصرية عن شخصية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قائلاً: "تظهر عليه علامات غريبة من اضطرابات نفسية منذ توليه قيادة الولايات المتحدة". وأضاف: "أن أحد الأطباء النفسيين الدوليين تحدث عن أن "ترامب" يعاني من النرجسية الخبيثة، ويبدو أنه عاطفي ومرح ومؤثر في الناس لكنه في

النهاية يرى الآخرين أداة لخدمة مصالحه". وأشار: أن ترامب يميل إلى الطائفية والعنصرية، ويشبه الديكتاتور أدولف هتلر من ناحية الشعور بالعظمة، وأن بعض الأطباء النفسيين يرون أن ترامب خطر على العالم والسكوت على التشوهات النفسية له خيانة لأمريكا والعالم والإنسانية"[٣٠].

٦. **الأستاذ الدكتور قاسم صالح**، رئيس الجمعية النفسية العراقية، أعد دراسة حلّل فيها شخصية الرئيس ترامب سيكولوجياً، وتوصل فيها إلى عدة نتائج، منها: أن ترامب هو شخصية استعراضية، مولع سيكولوجياً، يحب الظهور والشهرة، إذ قدم لمدة إثني عشر عاماً برنامجاً تلفزيونياً بعنوان "ذي أبرنتيس" أجرى فيه اختبارات لعدد من المرشحين للالتحاق بشركاته العملاقة، وأخذ الأمريكيون يلقبونه "الدونالد ترامب الشهير"، وأصبحت تسريحة شعره رمزاً للنجاح في الأعمال خلال الثمانينات من القرن المنصرم[٣١]. في ضوء تلك المعلومات التي تتعلق بسلوكياته، يمكن تحديد أهم صفاته الشخصية على النحو الآتي[٣٢]:

- الطموح وتحقيق الوصول الى أكثر من قمة.
- الانفراد بالرأي.
- الاستعراضية وحب الظهور.
- السرعة في اتخاذ القرارات.

إن المتتبع لسلوكيات الرئيس ترامب خلال أكثر من عام على توليه رئاسة الولايات المتحدة، يلاحظ بوضوح اتباعه سياسة تتطابق مع التوجهات والرؤى الإسرائيلية وتلبي مطالب التيار المسيحي المتصهين داخل إدارته. ومن الأمثلة على ذلك، قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" الى القدس. إن هذا القرار اعتداء على الحقوق التاريخية للفلسطينيين، وتجاوز للأعراف الدبلوماسية وقرارات الشرعية الدولية، والقانون الدولي؛ فالرؤساء الأمريكيين الذين سبقوه وعدوا هم أيضاً بنقل السفارة الأمريكية للقدس لكنهم لم

ينفذوا هذا الوعد، وذلك وفقاً لحسابات استراتيجية دقيقة تتعلق بالرؤية والمصالح الأمريكية في المنطقة، هذا فضلا عن شخصيتهم التي قد صقلتها وطورتها البيروقراطية والدبلوماسية التي تخضع للتخطيط الطويل والابتعاد عن الارتجال. إلا أن ترامب باعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل وإشادته المستمرة بنفسه بأنه يمتلك صفات لم تكن موجودة عند نظرائه السابقين كالشجاعة والجرأة والانجاز السريع، وكأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ليست قضية سياسية كبرى، وإنما قضية شخصية تتعلق به، وبالنرجسية التي تسيطر على سلوكه وبحاجة دائمة للمزيد من الإعجاب والإطراء، ويبدو أن المظاهرات والاستنكارات وموقف مجلس الأمن والاتحاد الأوربي المعارض لقراره، وهو صورة مكملة لهذا الميل الغريزي في أن يكون موضع اهتمام الجميع وشغلهم الشاغل. أمثلة أخرى كذلك، انسحاب الولايات المتحدة من اليونسكو، وفك الالتزام بعقد اللاجئين للأمم المتحدة، وقراره بمنع دخول لاجئين من ست دول إلى الأراضي الأمريكية، الذي لم توافق علية المحكمة العليا...الخ. خلافاً للنهج والسلوك الذي سلكته واعتادت عليه الإدارات السابقة القائم على الالتزام بالعقود.

إلى جانب النزعة النفسية التي تسيطر على سلوك ترامب حسب التحليل النفسي، فمن المرجح أن يسعى ترامب لإضفاء بعد ديني في سلوكه وخاصة تجاه القدس، لتحقيق غايات عدة، منها: لفت الأنظار عن مشاكله الداخلية والتحقيقات التي وصلت طاقمه في البيت الأبيض، بخصوص العلاقة السرية مع الروس، التغطية على فضائحه الجنسية المتزايدة، وإرضاء تيار اليهودية المسيحية المتنفذ في المؤسسات السياسية والاقتصادية الأمريكية؛ ولعل ذلك ما دفعه إلى الاقدام على هذه الخطوة، وهو يدرك أنها تشكل خروجاً على الشرعية والقوانين الدولية، وتجاوزاً للحقوق الوطنية للفلسطينيين، والقومية والدينية للعرب والمسلمين، فضلاً عن تعطيلها لحل القضية الفلسطينية.

وباعتقادي أن الرئيس ترامب استند إلى العامل الديني عندما وصف القدس بأنها "عاصمة الشعب اليهودي التي أقيمت في العصور القديمة"، وهو وصف فيه اقتباسات دينية لدى اليهودية السياسية والمسيحيين الإنجيليين الذين يؤمنون بنبوءة أن القدس عاصمة إسرائيل التي ستشهد نهاية العالم. فقد استحوذ موضوع القدس على جزء كبير من حملته الانتخابية رغم أن مسيرة حياته لا تؤكد أنه كان متديناً، لكن يبدو أنه كان يرغب في إعادة حشد اللوبي اليهودي الصهيوني المتنفّذ في الولايات المتحدة لصالحه، كما أن قيامه بتعيين "مايك بينس" نائباً له يصب في هذا الجانب، والمعروف أن بينس ينتمي إلى "الحركة الإنجيلية".

٢.نائب الرئيس (مايك ريتشارد بينس):

حسب سيرته الذاتية فإن "مايك بينس" بدأ إعادة "اكتشاف مسيحيته" في المرحلة الجامعية من دراسته، وبحلول عام ١٩٩٥م، التحق بكنيسة "غرايس الإنجيلية"، ومن ثم أخذ يصف نفسه بأنه: "مسيحي، ومحافظ، وجمهوري"، أما عن مسيحيته فهي: "مسيحية تجديدية كاثوليكية إنجيلية"[٣٣]. فهو من التيار الإنجيلي الذي يرى في دعم إسرائيل مقدمة لمعركة "هرمجدون" وعودة المسيح المخلص، ونهاية الزمان. وفي مقابلة له مع دورية الكونجرس الامريكي عام ٢٠٠٢م، صّرح بينس قائلا: ""دعمي لإسرائيل ينبع بدرجه كبيرة من معتقدي في الإنجيل، وعد الرب إبراهيم أولئك الذين يباركونك أباركهم، وأولئك الذين يلعنوك ألعنهم"[٣٤].

ألقى بينس خطاباً في الكنيست الإسرائيلي خلال زيارته لإسرائيل في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨م و"كان أشبه بخطبة الواعظ الإنجيلي في الأراضي المقدسة"، حيث اتسم خطابه بالتعصب المسيحي للصهيونية، فقد قسّم العالم إلى أخيار وأشرار، إلى أصدقاء وأعداء، إلى جنة وجحيم، فقال: "إسرائيل، الشعب المختار، الذي وعده الله بهذه الأرض، وبالقدر ذاته من الأهمية أن يعود الشعب اليهودي إلى أرضه الموعودة هو أمر حتمي، من وجهة النظر (المسيحية-

الإنجيلية)، من أجل تقريب يوم القيامة وعودة يسوع"[٣٥]. وفيما يتعلق بتوجهاته بالنسبة للسياسة الخارجية، فقد كانت له الكثير من المواقف المتعلقة بالمنطقة العربية، وقضايا الصراع العربي– الإسرائيلي وهي كالآتي:[٣٦]

– يعتبر من أشد المؤيدين لإسرائيل، ومن كبار مناصريها، وعد بأن تفتتح السفارة الأمريكية في القدس قبل نهاية عام ٢٠١٩م، وقال: "يشرفني أن أكون أول نائب رئيس أمريكي يزور القدس بصفتها عاصمة لدولة إسرائيل"[٣٧].

– عبر علانية عن تأييده لقيام إسرائيل بقصف إيران، واعتبر أن الاتفاق النووي معها هو مصيبة، وأن الولايات المتحدة لن تجدده إلا إذا وافقت إيران على تعديله وفق الشروط الأمريكية، وأن تأجيل الأمر سيسهل على إيران الحصول على السلاح النووي[٣٨].

– أيد بقوة احتلال الولايات المتحدة للعراق عسكرياً في عام ٢٠٠٣م، إبان رئاسة "جورج بوش الابن" وفترة نفوذ تيار "المحافظين الجدد"، ودعا الرئيس جورج بوش الابن حينها لزيادة القوات الأمريكية في العراق.

عموماً، منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن القدس عاصمة لإسرائيل وقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، تحدثت الصحافة الإسرائيلية عن الدور الذي لعبه بينس في اقناع ترامب بضرورة الإعلان عن قراره بنقل السفارة. ومن المرجح أن نائب الرئيس "مايك بينس" والسفير الأمريكي في تل أبيب "وديفيد فريدمان" قد مارسا ضغوطاً كبيرة من أجل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها[٣٩]. وقد كان لهذا القرار شعبية بين المحافظين والمسيحيين الإنجيليين، ومنهم نائب الرئيس "مايك بينس" الذي يؤمن بأحقية إسرائيل في المدينة.

٣.جيسون غرين بلات (مبعوث الأمريكي لعملية السلام بالشرق الأوسط):

جيسون غرين بلات يهودي متديّن، عاش في الماضي في إسرائيل. وتعلم في حلقة دينية في "هار تسيون" بمستوطنة "غوش عتصيون" في الضفة الغربية، وألف كتاب "المرشد السياحي للعائلات في إسرائيل"، يعمل بموجب وصايا أيام السبت والتقاليد اليهودية، يرسل أولاده إلى مدارس يهودية، ويؤدي الصلاة في الكنيس. يضع قلنسوة سوداء كبيرة، خاصة أيام السبت وفي المناسبات الخاصة بالمجتمع اليهودي[٤٠].

تشير السيرة الذاتية لغرين بلات أنه لا خبرة له في مجال السياسة الخارجية، فقد قضى حياته المهنية في عالم التجارة والأعمال، عين في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في منصب "ممثل خاص مكلف بالمفاوضات الدولية"، وهو منصب جديد استحدث داخل الإدارة الأمريكية في عهد ترامب[٤١].

وكالة "بلومبيرغ" الأمريكية أوضحت أن قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، جاء بموافقة وتأييد من فريق ترامب للوساطة في الشرق الأوسط، والمتضمن وعلى رأسهم "جيسون غرين بلات"، الذي كان حاضراً في الصورة التفصيلية لقرار نقل السفارة والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل[٤٢].

قال غرين بلات في كلمة له في مؤتمر المعهد للأمن القومي الإسرائيلي: "عندما اتخذ الرئيس ترامب القرار التاريخي بالاعتراف بالقدس فهو لم يكتب التاريخ من جديد، وإنما اعترف بواقع واضح: القدس هي مكان تواجد الحكومة الإسرائيلية والكنيست والمسكن الرسمي للرئيس ورئيس الحكومة، والمركز الروحي للشعب اليهودي منذ ألفي عام. نحن نعتقد أن الاعتراف بهذا الواقع هو خطوة مهمة ليس لإسرائيل فقط، وإنما من أجل وضع أساس لسلام حقيقي دائم"[٤٣].

اجمالاً، إن وجود شخصيات أمريكية "يهودية" ضمن فريق ترامب المسؤول عن ملفات الشرق الأوسط كغرينبلات، ساهمت بقدر كبير في اقناع الرئيس ترامب

بأهمية إصدار قراره المتعلق بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وأعطت الحكومة الإسرائيلية هامشاً كبيراً من الحرية في تسريع وتيرة تهويد القدس وبغطاء من فريق ترامب، وعلى رأسهم غرين بلات.

٤. جاريد كوري كوشنر:

ولد جاريد كوشنر يوم ١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٨١ لعائلة يهودية أرثوذكسية من ولاية نيوجيرسي تنتمي سياسياً للحزب الديمقراطي، ولها علاقات جيدة مع لجنة الشؤون العامة الأمريكية–الإسرائيلية "ايباك"[٤٤]، درس كوشنر في مدرسة يهودية خاصة في "ليفينغستون بنيوجيرسي"، والتحق بجامعة هارفارد حيث حصل على درجة في علم الاجتماع كما درس في جامعة نيويورك، حيث حصل عام ٢٠٠٧ على شهادة في القانون.

خلال الفترة من ٢٠١١–٢٠١٣م، قدمت عائلة كوشنر تبرعات مالية للمستوطنات والجيش الاسرائيلي، فقد بينت المستندات الضريبية للسنوات ذاتها أن العائلة تبرعت بـ"٨ مليون دولار بواسطة صندوق "تشارلز وسريلكوشنر" الذي يعمل والد كوشنر عضواً فيه[٤٥]. وقد ذكرت صحيفة "هآرتس العبرية" أن عائلة كوشنر قد أعطت أموالاً خلال تلك السنوات للمجموعة التي تُمول بناء مستوطنةٍ "بيت إيل" المقامة على أراضي مدينة البيرة الفلسطينية.

فضلا عن العلاقات التجارية الواسعة بين "شركة عائلة كوشنر" وكبريات الشركات الاسرائيلية، أمثال: "مينورا ميفتاشيم" التي أبرمت عقداً استثمارياً مع شركة العقارات المملوكة لعائلة كوشنر بقيمة ٣٠ مليون دولار، وكذلك "بنك هبوعليم" الإسرائيلي الذي حصلت منه "شركة كوشنر" على أربعة قروض[٤٦].

وحول العلاقة الاقتصادية لـ"جاريد كوشنر" بالشركات الإسرائيلية، وانعكاساتها على دوره كوسيط لعملية السلام في الشرق الأوسط، أجرينا مقابلة مع البروفيسور عبد الناصر سرور (أستاذ العلاقات الدولية، بجامعة الأقصى، فلسطين)، فقال:

"تقاطعت المصالح الاقتصادية، والتوجهات السياسية، والقناعات الدينية التوراتية لجاريد كوشنر، بحيث أصبح بمثابة الشخصية الأكثر تأثيراً في توجهات ترامب، ودفعته باتجاه اتخاذ قراره بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس"[٤٧].

في ذات السياق قال الدكتور خالد سعيد (رئيس مركز الدراسات الإسرائيلية في القاهرة): "إن صهر الرئيس الأمريكي جاريد كوشنر هو من وضع خطة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها كعاصمة لإسرائيل". وأضاف: "أن كوشنر يسعى إلى إعادة القضية الفلسطينية إلى نقطة الصفر، خاصة أن علاقته برئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" تعود لفترات طويلة، وتربطه به علاقات قوية، حيث استغلها كوشنر في التأثير على مراكز صناعة القرار واستخدام الفيتو ضد القرارات التي مُررت في مجلس الأمن بشأن فلسطين"[٤٨].

وقال واصل أبو يوسف (القيادي بمنظمة التحرير الفلسطينية): "إن كوشنر لا يمكن أن يكون مبعوثاً محايداً إذا كان مؤيداً للمستوطنات الإسرائيلية". وذهب الأستاذ هاني المصري (مدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الفلسطينية)، لمدى أبعد إذ قال: "إن كوشنر سيكون ممثلاً لإسرائيل بدلاً من الولايات المتحدة"[٤٩].

وعليه، يمكن ربط الدور الذي لعبه كوشنر في تشجيع الرئيس الأمريكي ترامب على اتخاذ قراره بنقل السفارة الأمريكية للقدس، وصلاته التجارية العميقة مع الشركات الإسرائيلية من ناحية، وعلاقته الشخصية مع عائلة رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" من ناحية ثانية، ويهوديته من ناحية ثالثة. مما يدلّل على أن مصالحة التجارية مع إسرائيل ستوثر على قرارته السياسية– كونه مستشار ترامب لعملية السلام–، قد بدا ذلك واضحاً من خلال تأييد كوشنر لقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

٥. (ديفيد فريدمان) السفير الأمريكي في إسرائيل:

فريدمان يهودي متطرف، ينتمي للطائفة الارثوذكسية، عمل محامٍ متخصص بقضايا الإفلاس، يصنف من المتحمسين للاستيطان والمؤيدين له، وهو صديق مقرب من الرئيس ترامب رافقه منذ ١٥ عاماً، عينه ترامب مستشاراً للعلاقات الأمريكية- الإسرائيلية خلال حملته الانتخابية، ثم عين سفيراً للولايات المتحدة لدى إسرائيل[٥٠].

تعتمد خطة فريدمان- كسفير للولايات المتحدة في "تل أبيب"-على دعم إسرائيل من محاور ثلاث، هي:[٥١]

١. تعزيز الاستيطان الإسرائيلي، وتكريسه في الضفة الغربية، والقدس.
٢. الوقوف في وجه اليهود الأمريكيين (الليبراليين) الداعمين للسلام مع الفلسطينيين والداعيين إلى حل الدولتين.
٣. نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ومباشرة عمله كسفير منها.

ويتسم فريدمان بوجهة نظر متطرفة تجاه قضايا الصراع والحل السلمي، منها على سبيل المثال لا الحصر:[٥٢]

- يرفض مسألة حل الدولتين بصورة قطعية، ويشبه اليهود الأمريكيين الذين يؤيدون حل الدولتين، باليهود الذين ساعدوا النازيين في الحرب العالمية الثانية.
- يدعم الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ويرأس جمعيات تنشط في دعم الاستيطان في الضفة الغربية.
- يطالب رسمياً بإسقاط اصطلاح (محتلة) عند الحديث عن الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧م، من قبل وزارة الخارجية الأمريكية.[٥٣]

عند وصوله لتسليم أوراق اعتماده لرئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" صّرح فريدمان قائلاً: "أنوي العمل بلا كلل لتعزيز العلاقات الثابتة التي تربط بين

بلدينا ودفع السلام قدماً في المنطقة، وأنتظر بفارغ الصبر أن أفعل ذلك من السفارة الأمريكية في العاصمة الأبدية لإسرائيل، القدس"[٥٤].

وفي تقرير نشره موقع "واللاه العبري" في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧م، جاء فيه: "إن السفير الأمريكي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، هو الذي عمل بشكلٍ مستمر، في حث الرئيس دونالد ترامب، على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها"[٥٥]. وشبه التقرير فريدمان: بـ"البطل الهادئ" الذي عمل على الحفاظ على ديمومة تقدم العملية؛ أي قرار نقل السفارة"[٥٦]. وقد أكد الكاتب الأمريكي "بيل فان أوكين" في مقال نشره على موقع "وورد سوشليست" : أن فريدمان كان من المتحمسين لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وقد لعب دوراً بارزاً في التأثير على الرئيس بالإسراع في اتخاذ هذا القرار"[٥٧]. بعد صدور قرار نقل السفارة الأمريكية للقدس قال فريدمان: "أتطلع للعمل من القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل"[٥٨].

٦. الكونجرس الأمريكي:

منذ العام ١٩٩٠م، بدأ الكونجرس الأمريكي يتشدد تجاه قضية القدس، ويزداد تأثيراً في مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ حيث يقوم مركز القوة اليهودي وجماعات الضغط بدور كبير في صوغ هذه المواقف. وقد وافق الكونغرس على اعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل من خلال القرار الرقم ١٠٦ لعام ١٩٩٠م.

وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥م، أقر مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية ٨٣ مقابل ٣٤، وامتناع ٢٢ عضواً في دورته رقم ١٠٤، قراراً شدد على النقاط الآتية بشأن القدس:[٥٩]

-ضرورة أن تبقى القدس عاصمة لدولة إسرائيل.

-وجوب بقاء القدس مدينة موحدة مع ضمان حرية الوصول.

وعلى الرغم من أن قرار الكونغرس ملزم، لكنه يتضمن بنداً يسمح للرؤساء بتأجيل نقل السفارة ستة أشهر لحماية "مصالح الأمن القومي"[٦٠]. وفي إطار محاولات الكونجرس الأمريكي فرض الأمر الواقع على القدس كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل، يمكن رصد ما يأتي:[٦١]

١- نجحت لجنة العلاقات العامة الأمريكية- الإسرائيلية "إيباك" في دفع رجال الكونجرس إلى تقديم مسودة مشروع قرار يطالب بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل "لا تقبل التقسيم". ويشمل مشروع القرار الذي تقدم به السيناتور "براوتوباك" في ١٩ نيسان/إبريل ٢٠٠٥م على ما يأتي:

أ- يجري تداول مشروع في مجلس الشيوخ والكونجرس يدعو للاعتراف بالقدس كعاصمة غير مقسمة لإسرائيل قبل ١٨٠ يوماً من اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية.

ب- تشريع مشترك: من أجل الاعتراف بالقدس كعاصمة غير مقسمة لإسرائيل قبل اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية ولغايات أخرى. فان مجلس الشيوخ في الكونجرس يقرر:

الجزء الأول: هذا التشريع المشترك يمكن تسميته بتشريع القدس.

الجزء الثاني: توصل الكونجرس إلى النتائج الآتية:[٦٢]

- لقد كانت القدس عاصمة الشعب اليهودي لأكثر من ٣ آلاف عام.
- لم تكن القدس أبداً عاصمة لأية دولة أخرى غير الشعب اليهودي.
- القدس مركزية لليهودية وقد ذكرت في التوراة ٧٦٦ مرة.
- القدس هي مقر الحكومة الإسرائيلية بما فيها الرئيس والبرلمان والمحكمة العليا.
- ينص قانون الولايات المتحدة الأمريكية على أن سياسة الولايات المتحدة هي أن القدس يجب أن تكون العاصمة غير المقسمة لإسرائيل.
- لكل دولة سيادية الحق في تحديد عاصمتها.

-إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لا تقيم فيها الولايات المتحدة سفارة في المدينة المعلنة كعاصمة ولا تعترف بالمدينة كعاصمة.

-يجب السماح لمواطني إسرائيل بحرية العبادة طبقاً لتقاليدهم.

-يعبر نقل السفارة الإسرائيلية من تل أبيب إلى القدس عن دعم الولايات المتحدة المتواصل لإسرائيل وللقدس غير المقسمة.

الجزء الثالث: يتم نقل موقع سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس في مدة لا تزيد عن ١٨٠ يوما قبل الاعتراف بالدولة الفلسطينية[٦٣].

الجزء الرابع: الاعتراف بالقدس غير المقسمة عاصمة لإسرائيل، ولن تعترف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية حتى قيام المجتمع الدولي بحل وضع القدس بالاعتراف بالمدينة على أنها العاصمة غير المقسمة لإسرائيل[٦٤].

الجزء الخامس: موقف الكونجرس من حرية العبادة يتمثل في وجوب السماح لمواطني إسرائيل كحق أساسي من حقوق الإنسان المعترف بها من الولايات المتحدة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ بالعبادة بحرية وطبقا لتقاليدهم[٦٥].

خلال ولاية الرئيس باراك أوباما" في المدة من ٢٠٠٩-٢٠١٦م، وبالرغم من معارضة حوالي ٧٤% من الرأي العام الأمريكي لاستمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، والمطالبة الشعبية الواسعة لإدارة أوباما بسياسة أقل مساعدة لإسرائيل ولاسيما دعم النشاط الاستيطاني، إلا أن توجهات أعضاء الكونجرس لم تتطابق مع الرأي العام الراجح لدى الغالبية، وقد ترجمت هذه التوجهات على النحو الآتي:[٦٦]

-وجه حوالي ٧١ عضواً من مجلس الشيوخ في العاشر من أب/أغسطس م٢٠٠٩ خطاباً إلى الرئيس أوباما تضمن ضرورة قيامه بتشجيع القادة العرب للتطبيع مع إسرائيل.

-عرض النائب "دان بورتون" مشروع قانون في السادس من أغسطس ٢٠٠٨م طالب فيه إدارة أوباما بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس بحلول عام ٢٠١٢م، وإلغاء سلطة الرئيس الأمريكي في تأجيل نقل سفارة واشنطن من تل أبيب إلى القدس.

في حزيران/يونيو ٢٠١٧م، تبنى مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً يدعو إلى نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من "تل أبيب" إلى القدس، وتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي على أساس حل الدولتين[٦٧].

عموماً، لعب الكونجرس الامريكي دوراً بارزاً ومارس ضغوطاً هائلة، على الإدارات السابقة لدفعها لنقل السفارة الأمريكية القدس، وكثيراً ما كانت حجة الكونجرس أن الولايات المتحدة تقييم سفارات في ١٨٤ دولة والدولة الوحيدة التي لا يوجد بها سفارة للولايات المتحدة هي إسرائيل، لذلك، كان إعلان ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بمثابة انتصار طال انتظاره.

٧.المجمع الصناعي العسكري (MIC):

يشير مصطلح المجمع الصناعي العسكري إلى العلاقات السياسية والمالية بين الكونغرس، والبنتاغون (وزارة الدفاع)، والصناعة الحربية التي تدعم الجيش. وهذه العلاقات تشمل تقديم تبرعات سياسية، وحشد التأييد للإنفاق الدفاعي، وإطلاق حملات ضغط لكسب تأييد السلطة التنفيذية. هذا النوع من العلاقات هو ما يسميه علماء السياسة بـ "المثلث الحديدي"، لوصف التداخل بين صنع القرار السياسي، والعلاقة بين لجان الكونغرس والبيروقراطية، أي السلطة التنفيذية، وتسمى أحياناً الوكالات الحكومية، ومجموعات الضغط (اللوبي)[٦٨]. وقد بات هذا المصطلح متداولاً ومعروفاً في الاوساط السياسية بعد "خطاب الوداع" للرئيس الأمريكي "أيزنهاور" عام ١٩٦١م الذي حذر فيه المجتمع الأمريكي من تنامي نفوذ

ما اسماه (المجمع الصناعي العسكري)، وتأثيره في حريات الامريكيين وديمقراطيتهم[٦٩].

والواقع أن المجمع الصناعي العسكري قد تعاظم دوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية في ستينيات القرن المنصرم، في إطار الحرب الباردة، وكانت جهوده موجه ضد الشيوعيين، وبعد انتهاء الحرب الباردة، بدأ بلعب دور في التحريض على الاصولية الاسلامية فيما يسمى بـ (الحرب على الإرهاب). وفي هذا الصدد يقول السيناتور الأمريكي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي الأسبق "وليم فولبرايت" في كتابه (ثمن الإمبراطورية، م١٩٨٩): "إنه قد تم إضفاء الطابع العسكري على اقتصادنا؛ حيث اكتسب سباق التسلح قوة دفع هائلة بسبب المصالح الاقتصادية الضخمة والغوغائية الأيديولوجية التحريضية. وترتب على تورطنا العسكري في مختلف أنحاء العالم أن أصبح المجمع الصناعي العسكري قوة بالغة التأثير تدفع الى سباق تسلح يجنى منه أرباحاً طائلة، وقد أصبحت للأمريكيين مصالح مؤكدة في هذا السباق لأنه مصدر ربح لمؤسسات كبرى ومصدر رزق لعمالة واسعة"[٧٠]. ويقول السياسي الأمريكي "ريتشارد بيرل": "إن المجمع الصناعي العسكري الذي حذر منه أيزنهاور ونبه مبكراً يشكل خطراً على سلامة القرار الأميركي"[٧١].

في أصول قرار ترامب بشأن القدس، ورغم الأصوات الأمريكية التي تحفظت على توقيت وسياق القرار، وحذرت من تداعياته، يبدو أن الإدارة الأمريكية كانت مصرة وبشدة على اتخاذ هذا القرار، لأن مؤسسات الدولة كانت معنية به، وينسجم قرار نقل السفارة إلى القدس مع المفهوم الأمريكي للأمن القومي الذي يجعله مرادفاً للهيمنة العالمية، ويعبر عن مصالح المجمع العسكري الصناعي الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية لمضاعفة أرباحها. وقد لاقى قرار نقل السفارة ترحيباً لدى غالبية الرأي العام الأمريكي الذي شوهت صورة العرب والمسلمين في

عقله ووجدانه[٧٢]. ويعزز القرار أيضاً، دور أجهزة ومؤسسات الدولة في الولايات المتحدة التي خلقت تنظيمات مثل: (القاعدة وداعش)، وهو دور يعبر عن مصالح أمريكية تستفيد من صناعة عدو تحاربه، أو تزعم محاربته، وتأجيج بؤر التوتر والتطرف والصراع.

٨.تيار المسيحيين (الانجيليين):

يمثل الإنجيليون نحو ٢٥% من اجمالي الشعب الأمريكي، وقد صوتوا له بنسبة ٨٠% في انتخابات ٢٠١٦م، وهي نسبة تفوق كثيراً نسبة الأصوات التي منحوها للرئيس الأسبق "جورج بوش الابن". وتمثل قضية نقل السفارة من "تل أبيب" إلى القدس إحدى أولويات الإنجيليين، وقد ضغطت هذه الجماعة على ترامب للتعجيل بقرار نقل السفارة وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل[٧٣].

تعد قضية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل هدف مهم ومسعى ديني بالنسبة لهم؛ إذ يرون في هذا الأمر أنه تحقيق لنبوءاتهم الدينية التي تمهد لعودة المسيح المُخلص، وبداية الطريق نحو معركة نهاية التاريخ التي يؤمن بنبوءتها الإنجيليون، حيث يعتقد هؤلاء أن معركة "هار مجدو" ستقع في سهل "مجيدو" بقيادة المسيخ الذي سيكون مخلصاً لليهود، وسنداً لهم[٧٤].كما أنها مستمدة من قراءاتهم للعهد القديم، حيث يقول: "وأقيم عهدي بيني وبينك وبين نسلك من بعدك في أجيالهم عهداً أبدياً لأكون إلهاً لك ولنسلك من بعدك، وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان ملكاً أبدياً وأكون إلههم".[٧٥]

وبالاطلاع على أدبيات العلاقة بين الدين والسياسة في الولايات المتحدة، سنجد عالماً مثيراً للغاية، إذ أن نسبة مهمة من الناخبين المتدينين يعتقدون أن قيام دولة إسرائيل يعتبر تحقيقاً لنبوءات الكتاب المقدس، لأنها علامة على عودة المسيح إلى الأرض مجدداً. ويؤمن ترامب بهذه النبوءة، ولهذا فهو بمثابة "بطل قومي" لدى الإنجيليين، حتى القس الإنجيلي "فرانكلين بيلي غراهام"، صّرح في

كانون الثاني/يناير ٢٠١٧م، بأنه: "لم يكن هناك أي دور للقراصنة الروس في اختيار ترامب، بل الرب هو الذي تدخل في اختياره"، وكان القس نفسه قد قال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧م: "نحن نعيش الآن علامات اقتراب عودة المسيح" وكان مركز "بيو للأبحاث" قد أجرى استطلاعاً للراي في عام ٢٠١٣ قد كشف عن أن نصف المسيحيين في الولايات المتحدة يعتقدون بعودة المسيح قبل عام ٢٠٥٠م[٧٦].

وقد أكد هذا المدلول "مارتن أنديك"، السفير الأمريكي الأسبق في إسرائيل، والمبعوث الامريكي للسلام، ونائب رئيس مركز "بروكينغز" الأمريكي للأبحاث، حيث قال: "إن قرار الرئيس ترامب نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس ما هو إلا شكلّ من أشكال الإغراء لقاعدته الإنجيلية المسيحية والمتشددة"[٧٧].

والواضح أن الانجيليين يتمتعون بحضور قوي في إدارة ترامب ويعد نائب الرئيس "مايك بنس" واحداً منهم ينتمي للتيار المسيحي المحافظ المتشدد، ويرعى تنظيم دروس توراتية أسبوعية في البيت الأبيض.

تبنى "ترامب" بعد فوزه أجندة اليمين المسيحي في عدة قضايا: "كتعيين القضاة المحافظين، و"معارضة والاجهاض"، وطريقة الاحتفال بعيد الميلاد. لكن أكثر هذه القضايا أهمية هي علاقة إسرائيل بالقدس". وقد صرّح "جوني مور" الناطق باسم مجموعة المستشارين الإنجيليين للرئيس ترامب لقناة (CNN) الأمريكية: "أن الرئيس قد أثبت لمؤيديه الإنجيليين أنه يقول ما يفعل، ويفعل ما يقول"[٧٨]. كما علّقت القسة "باولا وايت"، من مركز "نيو ديستيني" الإنجيلي على قرار ترامب بقولها: "نحن الإنجيليون في حالة نشوة لأن إسرائيل بالنسبة لنا أرض مقدسة والشعب اليهودي أغلى صديق"[٧٩].

ختاماً، إن "قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، يعد انتصاراً للمعسكر المسيحي المتصهين داخل البيت الأبيض، ويثبت أن الولايات المتحدة لم تعد راعية للعملية السلمية ولا راعياً مؤتمناً عليها، كما أن القرار ذاته يعكس طبيعة

النفوذ الكبير الذي يتمتع به كبار المسؤولين في الدائرة الداخلية الضيقة المحيطة به، وفي مقدمتهم نائب الرئيس مايك بنس، وصهره جاريد كوشنر، والسفير الأمريكي لدى "تل أبيب" ديفيد فريدمان"، وتيار المسيحيين الإنجيليين، وكذلك اللوبي الصهيوني، وغيرهم.

٩. البيئة الداخلية في الولايات المتحدة:

عند الحديث عن البيئة الداخلية الأمريكية ودورها في التأثير على القرار والسياسة الخارجية، لابد من مقاربة الموضوع من خلال دراسة محددات السياسة الأمريكية في الداخل الأمريكي، التي تتمثل على سبيل المثال، في: (الرأي العام، ووسائل الاعلام، ومنظمات المجتمع المدني، ورجال الأعمال، إلخ). كما يتطلب الأمر أيضاً دراسة الوضع الجيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأ فيها النظام العالمي الذي انشأته وقادته لوحدها لأكثر من ربع قرن يتغير، وفي لحظة وصلت فيها مشاعر الخوف والغضب داخل المجتمع الأمريكي الى نقطة الذروة. وذلك من خلال القاء الضوء ابتداء على حالة التحول لدى الناخب الأمريكي، هذا التحول الذي تحركه مشاعر الخوف من القادم والغضب على ما هو قائم، وكذلك حالة التحول في النظام العالمي، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه عملية التحول هذه لا سيما على الصعيد العالمي، لغايات ايصالها الى المألات التي تخدم شعار "أمريكا أولاً"، ومن ثم فهم ما يدور في منطقة الشرق الأوسط كأحد مكونات النظام العالمي والتي تعيش بدورها حالة تحول جذرية منذ ما يعرف بـ"ثورات الربيع العربي"[٨٠].

ويبدو أن المجتمع الأمريكي لا يأبه كثيراً بالسياسة الخارجية، فحساباته الداخلية وتعقيداتها قد تبعده عن الاهتمام بسياسة بلاده الخارجية، خاصة وقت السلم. وهو ما انعكس على ردة الفعل الأمريكية الداخلية على قرار الرئيس ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والإعلان عن نقل السفارة الأمريكية إليها،

فهناك شرائح واسعة من المجتمع الأمريكي ممثلة بالعمال، والفلاحين في الأرياف، والمتذمرين، والمحتجين على زواج المثليين، قد تملكتهم مشاعر الغضب على ما آلت إليه أحوالهم وأحوال بلادهم، وسيطر عليهم الإحساس بالخوف على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، وتملكتهم مشاعر التذمر من الشريحة السياسية الأمريكية التقليدية لعدم إصغائها لهم ولمطالبهم، تلك المشاعر التي بلا شك ستقود الى تغيرات وتحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية داخل المجتمع الأمريكي الأمر الذي بدوره سيكون له إثاره على السياسات الأمريكية الداخلية والخارجية[٨١].

بمعنى آخر، أن الرئيس ترامب تمكن من إغواء شعبه بالرغم من انحدار شعبيته (حسب استطلاعات الرأي الأمريكية)، حيث نجح- إلى حدٍ ما- في توجيه المجتمع الأمريكي نحو قضاياه الداخلية، وخاصة الجانب الاقتصادي، ومن الأمثلة على ذلك:[٨٢]

- اللعب بذكاء على الداخل الأمريكي، من خلال الحالة الاقتصادية، وهذه النقطة غابت إلى حد بعيد عن الرؤساء السابقين الذين اهتموا بالسياسة الخارجية وأعطوها أولوية على الوضع الاقتصادي للبلاد. فقد نجح ترامب من خلال سياسته الخارجية في ضخ الأموال إلى الداخل الأمريكي عبر سياسة "فرض جزية" على جميع الدول التي تحميها بلاده، لاسيما دول الخليج العربي التي يأخذ منها أموالاً طائلة بين الفترة والأخرى تحت حجج مختلفة.

- استغل ترامب وجع الشارع الأمريكي فيما يخص موضوع البطالة وفرص العمل، وتمكن من الحد من مستوى البطالة، وضبط الحدود مع المكسيك، وأقنع المواطن الأمريكي بأن الحد من سياسة التهريب على الحدود مع المكسيك سيعود عليهم بالفائدة الاقتصاديّة.

- تمكن ترامب من استغلال نقاط الضعف في سياسة أسلافه الذين خاضوا حروب في المنطقة وكلفت بلادهم الكثير من الأموال والأرواح، واستخدم سياسة مغايرة

تقوم على مبدأ ضرب العدو من خلال الحلفاء، دون خسائر بشرية أو مادية في صفوف الأمريكيين. فخلال دعايته الانتخابية كان يذكر الأمريكيين "بأننا دفعنا في العراق ٧ ترليون دولار، ولم نحصد شيء"، أي أنه لعب على الوتر الحساس الذي عانى منه الأمريكيون خلال احتلالهم للعراق في أذار/مارس ٢٠٠٣ والذي كلفه مالا وقتلى وهذا الموضوع حساس بالنسبة للشعب الأمريكي، لذلك نجده اليوم يطالب بالانسحاب من سوريا، وتشكيل قوات عربية لحمايتها.

– استغل ترامب عدم اكتراث الشعب الأمريكي بالسياسية، ووجه اهتمامه نحو الاقتصاد والرفاهية بكافة مكوناتها. وهذا الكلام أكدته تجربة المخرج والساخر السياسي "عامي هورويتز" في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، حيث أظهرت هذه التجربة جهل الأمريكيين بالسياسة إلى حد بعيد. حيث قام المخرج بتجربة اجتماعية في جامعة "كاليفورنيا"، لوح فيها بعلم تنظيم "داعش" دون أن يواجه أية ردة فعل سلبية.

يمكن القول، أن ترامب استطاع اللعب على أوجاع الأمريكيين الاقتصادية فعالج جزءً منها، ولم يتمكن الاعلام الأمريكي من توجيه الشعب ضد سياسته الخارجية علماً أنهم كتبوا عنه آلاف التقارير وحارب أغلب فنانوا الولايات المتحدة سياسته الاقصائية التي يمارسها بحق شعوب العالم وعنصريته المفرطة.

لذلك، قبل أسبوع من إعلان نقل السفارة للقدس، كانت استطلاعات الرأي غير مهتمة بموضوع القدس، بل اتسمت الإجابات حوله أحياناً بالصمت، وأحياناً بالبرود من الجهات الاستطلاعية. وبعد حوالي أسبوعين من الإعلان لاحظ "أريك زويس" المختص في استطلاعات الرأي العام العالمية ذلك أيضاً، باستثناء استطلاع من شبكة (CNN) يظهر نتائج متقاربة في رفض الأغلبية البسيطة لنقل السفارة، وربما يكون لهذا أسباب عدة تحتاج لتفكير ورصد، منها أن الإعلام الأمريكي لم ينشغل بهذا القرار بالقدر الكافي برغم علاقته المتوترة مع "ترامب"[٨٣].وربما يكون لتوالي

القرارات الداخلية التي تهم الشعب الأمريكي أكثر، ولا سيما الإرهاصات التي سبقت إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي لخطة "ترامب" بتخفيض الضرائب كما وعدهم مع السنة الجديدة، فضلاً عن أجواء الإجازات وأعياد الميلاد، وغيرها.

وعليه، يبدو أن الرئيس ترامب قد استغل عدم اهتمام الشعب الأمريكي بالسياسة الخارجية، فضلا عن عوامل وأسباب أخرى سلطت الدراسة الضوء عليها أنفاً، قد أعطته مساحة في اتخاذ هذا القرار دون تردد، أو قلق من ردة الفعل الأمريكية الداخلية.

٩-البيئة الدولية:

بعد أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١م، اتجهت الولايات المتحدة نحو التغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير أنشطة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي، أو على النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي. وهذه الرؤية لا تقر بسياسة الاحتواء ولا توازنات القوى ولا استراتيجيات الردع ولا تقدس القواعد القانونية التي قامت عليها حركة العلاقات الدولية، بل تؤمن بتغير النظام الدولي ولو استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية للدول[٨٤]. وهذا ما قامت به إدارة الرئيس ترامب التي تجاوزت القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بخصوص القدس التي اعتبرتها منطقة محتلة حسب القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس الأمن ذات الصلة.

من الواضح أن الإدارة الأمريكية في عهد ترامب قد استغلت حالة البيئة الدولية المنشغلة بأوضاعها الاقتصادية والأمنية، ومحاربة ما يسمى بالإرهاب وعلى رأسه تنظيم "داعش"، وانشغال الدول العربية بصراعاتها الداخلية، وأوضاعها المتأزمة، لتمرير مخططاتها تجاه القضية الفلسطينية لتصفيتها والبداية من القدس التي تمثل رمزية كبيرة للفلسطينيين والعرب والمسلمين.

١٠- البيئة العربية:

يتضح من خلال المواقف العربية الضعيفة والخجولة التي صدرت بعد إعلان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" نقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس أن الدول العربية لم تكن تعطي اهتماماً حقيقياً لتصريحات ترامب خلال حملاته الدعائية في انتخابات الرئاسة الأمريكية ٢٠١٦م. واعتبرت هذه التصريحات مجرد ووعوده انتخابية يصعب تنفيذها، وتأتي في إطار استرضاء اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة واليمين المتطرف في إسرائيل.

وما أثار الاستغراب حقاً، أن العديد من الدول العربية- كما تبين لاحقاً- كانت على علم كامل بموقف ترامب وإصراره على تنفيذ قرار النقل. وبالآتي، فإن هذه الدول لم تكن تعد العدة لمواجهة هذا القرار الأمريكي بل كانت تعد لمواجهة أية ردود أفعال شعبية وجماهيرية متوقعة إزاء هذا القرار. والأسوأ من ذلك ما كشفت عنه أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية عن تواطؤ عربي بهذا الشأن؛ فقد كشف وزير الاستخبارات الإسرائيلي "يسرائيلكاتس": "إعلان ترامب جاء بالتنسيق الكامل مع بعض الدول العربية، وإنه دعاهم إلى المساهمة في احتواء الغضب الفلسطيني المحتمل ومنعهم من اتخاذ أية خطوات أو ردود أفعال على هذا القرار"[٨٥]. وكانت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية قد قالت: "إن الفلسطينيين سيصابون بخيبة أمل إذ كانوا يتوقعون ردود فعل صارمة من الدول العربية تجاه قرار إدارة ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأن ردود الفعل العربية ستقتصر على التنديد بالقرار الأمريكي، ما لم يكن رد فعل الشارع العربي عنيفاً بما يفوق التوقعات"[٨٦].

كما أن مواقف هذه الدول من القرار، اسهمت في تمادي إدارة ترامب أكثر في هذا المجال، وفي السياق، نقل المعلق السياسي الإسرائيلي في القناة العاشرة "باراك رفيد" عن مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية قوله: "إن الولايات المتحدة مرتاحة تماماً للتنديد المنضبط، الذي صدر عن الدول العربية المعتدلة، بشأن قرار الرئيس

ترامب، وأن الولايات المتحدة تراهن على أن الموقف الذي اتخذته الحكومات العربية سيسهل عليها المساعدة في احتواء ردة الفعل الفلسطينية"[٨٧]. وقد تزامنت هذه المواقف مع تصريحات لكتاب وإعلاميين عرب، بدأوا بحملة ضد الفلسطينيين مشككين بأحقيتهم في أرضهم، ومدعين بأنه لا توجد أية أدلة تشير إلى انتماء الفلسطينيين تاريخياً إلى فلسطين، بل ونشرت بعض القنوات العربية دراسة شككت في عروبة الكثير من الدول العربية واعتبرت إن أصولهم في الغالب تعود إلى اليهودية.

وهذا ما ألمح إليه وزير الخارجية الفلسطيني "رياض المالكي"، بالقول: "إن "فشل الدول العربية في اعتماد قراراتها التي اتخذتها على مدار سنوات طويلة ماضية، هو الذي شجع الولايات المتحدة على التمادي في نهجها الخاطئ، وقرارها الباطل بشأن القدس، وهو الذي شجع أيضاً دولة صغيرة مثل غواتيمالا أن تقرر نقل سفارتها للقدس"[٨٨].ولا شك أن هذه التصريحات تعبّر عن خيبة أمل الفلسطينيين من ردود الفعل العربية على قرار ترامب المتعلق بالقدس، وكذلك التعاطي الإقليمي والدولي مع القضية الفلسطينية.

ومما لا شك فيه، أن الموقف الضعيف الذي خرج من معظم الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية بشكل عام والقدس على وجه الخصوص، شجع الرئيس ترامب في التمادي بمخططاته لإفراغ القضية الفلسطينية من محتواها وإلغاء رمز هذه القضية وهي القدس الشريف لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلي.

المحور الثالث

أهداف وأبعاد القرار

سعى "دونالد ترامب" منذ بدء حملته الانتخابية في العام ٢٠١٦م، إلى التأكيد على أن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، ووعد بنقل السفارة من تل ابيب إلى القدس إذا فاز في الانتخابات، وإذا كان نقل السفارة الأمريكية الى القدس هو تنفيذ لوعد انتخابي، فإن إدارة ترامب أرادت تحقيق جملة من الأهداف، منها:[٨٩]

- **الأول:** تصحيح ما يسمى بـ(الظلم التاريخي) الذي وقع منذ قرابة السبعة عقود. فحين أقدم الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" على خطوته بالاعتراف بإسرائيل، بعد ١١ دقيقة فقط من إعلان قيامها في أيار/مايو ١٩٤٨، لم يتعدَ ذلك الاعتراف كونه إقرار بالأمر الواقع. وإذا كان نقل السفارة بمثابة تصحيح للماضي، فإنه أيضاً إعادة التوازن إلى السياسة الأمريكية إزاء الدبلوماسية المستقبلية بشأن المدينة.
- **الثاني:** تحقيق هدف أوسع من أهداف السياسة الأمريكية، ألا وهو المساعدة في إصلاح أزمة الثقة التي وقعت مع حلفاء الولايات المتحدة، العرب أو الإسرائيليين على حد سواء، في الشرق الأوسط. ولذلك فإنّ فتح صفحة جديدة في الشرق الأوسط يتطلب من ترامب الالتزام بإعادة إرساء الثقة والعلاقة الحميمة بين واشنطن وشركائها في المنطقة، وهذه استراتيجية يمكنه مثلاً تسميتها "حلفاء أمريكا أولاً".

لذلك ارتكزت الأهداف الأمريكية تجاه القدس على أبعاد ثلاثة، هي[٩٠]:

البعد الأول: الدافع القانوني: يناقش القانون الأمريكي الذي أصدره الكونغرس الأمريكي بشأن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في العام ١٩٩٥ وفرض على الرؤساء الأمريكيين تنفيذ ذلك الأمر.

البعد الثاني: الدافع السياسي: يتعلق بطبيعة المجتمع السياسي الأمريكي الذي قام على إفناء الهنود الحمر السكان الأصليين لأمريكا، والعلاقة المتجذرة مع اللوبي

الصهيوني المسيطر في الولايات المتحدة وعلاقاته مع الحزبين داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تأثيره على الانتخابات الأمريكية، وكيف شكل ذلك دافعاً لقرار ترامب.

البعد الثالث: الدافع الديني يناقش تأثير الكنيسة الإنجيلية التي يخضع لها العديد من المسؤولين الأمريكيين والذين يؤمنون بوجوب ظهور المخلص في صهيون.

ويضع الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة موحّدة لإسرائيل الولاياتِ المتحدة في حالة تعارضٍ مع المجتمع الدولي، فضلاً عن مخالفته قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر أن الأجزاء الشرقية من المدينة أراضٍ محتلة" من قبل إسرائيل. لكن مما لا شك فيه، أن قرار الاعتراف جاء بمثابة تعزيز للموقف الإسرائيلي في المفاوضات وعلى حساب الفلسطينيين الذين ينادون بالقدس الشرقية كعاصمة لدولتهم المستقبلية. ورغم عدم وضوح الفوائد السياسية التي ستعود على الولايات المتحدة جراء هذا الاعتراف، الا أن الاقرار أظهر ارتياحاً وفرحاً كبيرين بين تيار المحافظين من الجمهوريين، وتيار المسيحيين الإنجيليين الذين يشكلون قسماً كبيراً من قاعدة ترامب السياسية.

المحور الرابع

آليات تنفيذ القرار

من المرجح أن تتولى وزارة الخارجية الأمريكية أمر تنفيذ هذا القرار، وهو ما أكده وزير الخارجية الأمريكي، "ريكستيلرسون"، الذي أعلن أن وزارته ستبدأ فوراً في تنفيذ توجيهات الرئيس، "دونالد ترامب"، بخصوص نقل سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل إلى القدس. وقال "تيلرسون": "إن قرار ترامب حول الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يستجيب لحقائق اليوم، وأن هذه المدينة تحتضن كلا من الهيئة التشريعية الأعلى للبلاد وقضاءها الأعلى ومكتبي الرئيس ورئيس الوزراء"[٩١]. وقال: "لقد أجرينا مشاورات مع عدد كبير من الأصدقاء والشركاء والحلفاء قبل اتخاذ الرئيس هذا القرار... ونحن على يقين بوجود إمكانية لتحقيق سلام طويل الأمد"[٩٢].وأشار تيلرسون إلى أن وزارته "ستبدأ على الفور عملية تطبيق القرار المتخذ من خلال المباشرة بإعداد نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس"[٩٣].

ومن المتوقع أن يتم تنفيذ القرار بنقل السفارة إلى القدس من خلال عدة خطوات قدمها معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، وهو من المراكز البحثية المهمة التي يعتمد عليها صانع القرار في الولايات المتحدة لا سيما غدارة "ترامب"، وهي على النحو الآتي:[٩٤]

الخطوة الأولى: اختيار موقع للسفارة في القدس يكون بوضوح غرب خط الهدنة المحدد عام ١٩٤٩، المعروف أيضاً بخط ١٩٦٧. وكان هذا الجزء من القدس خاضعاً للسيادة الإسرائيلية المسلم بها منذ قيام دولة إسرائيل. لا يشمل هذا الجزء أي مقدسات– فهو يتألف من أحياء تتسم بالرتابة. ولا بدّ من بذل جهد خاص لإيجاد موقع يشرف على المواقع الأهم في هذا الجزء من المدينة، حيث

تكون مجاورة لبعضها البعض بشكل ملائم: البرلمان الإسرائيلي – الكنيست، المحكمة العليا، المكاتب الحكومية، الجامعة العبرية والمكتبة الوطنية الجديدة.

الخطوة الثانية: مناطق القدس الواقعة غربي خط عام ١٩٦٧م، هي جزء من أرض إسرائيل التي تملك الحق السيادي الذي تتمتع به أية دولة، والمتمثل بإنشاء عاصمتها في أرض غير متنازع عليها. وأن هذه الخطوة ستبطل فكرة وهمية مفادها أن المنطقة الشاسعة التي تضم أجزاء القدس الواقعة غرب وشرق خط ١٩٦٧ هي كيان منفصل يعود للمجتمع الدولي، كما ورد في اقتراح التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧م. وهي لم تتحول إلى واقع ملموس، لأن العرب رفضوا اقتراح التقسيم وأعلنوا الحرب على إسرائيل لمنعها من تحقيقه، وبعد خسارتهم في الحرب، أصبحت مناطق القدس الواقعة في الجانب الغربي لخطوط الهدنة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

وبعد مرور نحو ٧٠ عاماً على انتهاء الحرب، وقيام دولة إسرائيل، تضع الولايات المتحدة أخيراً حداً لسياسة غير منطقية تجعل الوضع المسلم به لمناطق القدس الواقعة غرب خط هدنة عام ١٩٤٩ مرهوناً بالجدال المستمر على المناطق الواقعة شرقه. لقد اكتفت الولايات المتحدة من حرمان إسرائيل من حق سيادي وطني أساسي بإقامة عاصمتها في أرض غير متنازع عليها.

الخطوة الثالثة: مواجهة الفلسطينيين والعرب الذين يهددون باللجوء إلى العنف بسبب الخطوة الأمريكية لما يحمله ذلك من معنى حقيقي: هل ينكرون أن مناطق القدس غربي خط ١٩٦٧ هي مناطق إسرائيلية؟ هل يطالبون بحق في تلك الأراضي؟ بعد عقود من مطالبة العالم بالحدّ من مزاعم اليهود والإسرائيليين بحقهم في شرق خط ١٩٦٧م، هل يطالبون بضمّ إسرائيل غربي هذا الخط إليهم أيضًا؟ إذا عارض الفلسطينيون والعرب والمسلمون خطوة الولايات المتحدة، كما هو مشار إليه أعلاه، فهم بذلك يعتبرون أن إسرائيل، حتى ضمن خطوط ١٩٦٧، غير

شرعية. وأنه من المهم مواجهة المتطرفين الفلسطينيين والعرب الذين ينكرون حق اليهود في تقرير مصيرهم. إنها فرصة مهمة لتوضيح أن الولايات المتحدة لن ترضخ لهذا الأمر، وأنه على أية دولة أخرى أن تحذو حذوها.

الخطوة الرابعة: دعوة كافة الدول الأخرى التي تربطها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل أن تسير على خطى الولايات المتحدة. وتوجيه الدعوة بشكل خاص إلى الدول التي صوّتت لصالح قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣٣٤ الذي رفض بشكل تام مطالب اليهود والإسرائيليين بضمّ شرقي خط ١٩٦٧، وكذلك الدول التي شاركت في مؤتمر باريس الذي أكّد القرار. فقرارهم هذا أكد أن الأراضي الواقعة غربي خط ١٩٦٧، بما في ذلك القدس هي أراضٍ إسرائيلية. ويوفّر هذا التفسير دليلًا قانونياً كافياً لنقل السفارة إلى القدس.

عموماً، إن تصريحات ترامب ومساعديه، تؤكد أن الإدارة الأمريكية عازمة على نقل السفارة إلى القدس وأن خطوات تنفيذ هذا القرار بدأت تطبق على الأرض، ومن المحتمل أن يتم اللجوء الفوري إلى نقل السفارة وطاقمها بالكامل إلى القدس، أو استبدالها بخطوات تدريجية في محاولة للتخفيف من ردود الأفعال. ويشمل ذلك إمكانية إبقاء موقع السفارة في تل أبيب، مع نقل عمل السفير إلى غربي القدس، انطلاقًا من وجود إقرار دولي وعربي، وفلسطيني إلى حد بعيد، بسيادة دولة الاحتلال على الشطر الغربي من المدينة، أو نقل عمل السفير إلى مقر القنصلية القائم على الخط الفاصل بين شطري المدينة الشرقي والغربي، أو ربما الإعلان عن الشروع في بناء مبنى جديد للسفارة بالقدس، بحيث يتم إرجاء النقل إلى حين الانتهاء من هذه العملية.وقد يشمل هذا السيناريو إمكانية نقل السفارة دون إعلان الاعتراف رسميًا بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، أو العكس، مع إعلان الالتزام بنقل السفارة في الوقت المناسب.

المحور الخامس

تداعيات القرار

من المتوقع أن يكون لقرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها تداعيات وانعكاسات على أكثر من صعيد، وهنا تسعى الدراسة لرصد وتتبع التداعيات المحتملة، على:

- الصعيد السياسي.
- الصعيد القانوني.
- الصعيد الديموغرافي والجغرافي.
- صعيد العلاقات العربية- الأمريكية.

١. الصعيد السياسي والدور الامريكي في عملية التسوية:

على الرغم من أن الرئيس ترامب حرص على تأكيد أنّ قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يجب ألّا يمس بقضايا الوضع النهائي، فإن إعلانه هذا كان ضربة كبيرة لعملية السلام. وتعقيباً على هذا القرار، قال رئيس السلطة الفلسطينية الرئيس "محمود عباس": "إن إعلان ترامب الذي تضمن قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس يمثل إعلاناً بانسحاب واشنطن من الدور الذي كانت تلعبه خلال العقود الماضية في رعاية عملية السلام... وأن القيادة تعكف على صياغة القرارات بالتشاور مع الدول الصديقة، وأن الأيام المقبلة ستشهد دعوة الأطر الفلسطينية لمتابعة التطورات"[٩٥]. وبحسب رسالة بعثتها الخارجية الأمريكية إلى سفاراتها في العواصم الأوروبية، فقد طلب من الدبلوماسيين الأمريكيين أن يوضحوا للمسؤولين الأوروبيين "أن القدس ما زالت قضية من قضايا الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين وأنه يجب على الطرفين تقرير أبعاد سيادة إسرائيل في القدس خلال مفاوضاتهم"[٩٦]. وهو ما أكده وزير الخارجية تيلرسون بقوله:"لم يُشر الرئيس إلى أي

وضع نهائي بالنسبة للقدس، وكان واضحاً بأن الوضع النهائي بما في ذلك الحدود سيترك للتفاوض واتخاذ القرار بين الطرفين"[٩٧]. والمعروف أن القرارات الدولية الخاصة بالقدس تنص على أن القدس الشرقية التي تقع ضمن حدودها الأماكن المقدسة (اليهودية والمسيحية والإسلامية)، هي أرضٌ محتلة.

وتكمن الخطورة في هذا القرار، أنّ إسرائيل سوف تسعى لاستغلال القرار الأمريكي لإخراج القدس من دائرة التفاوض فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي. ومن هنا، يصبح أيّ حديث عن أنّ قرار ترامب لا يتضمن مصادرة لحق الفلسطينيين في مناقشة قضايا الوضع النهائي، ومن ضمنها القدس، في المفاوضات، هو حديث لا قيمة له، خصوصًا أنّ التقارير التي تنشر عن ملامح إطار لحل يعمل عليه فريق جاريد كوشنر، تستبعد القدس الشرقية من الحل أو تدعو إلى تأجيل بحثها سنوات، حتى لو قامت دولة فلسطينية[٩٨]. ورداً على هذا التوجه، قال "جريم بانرمان" محلل سابق في الخارجية الأمريكية: "إن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل شأن داخلي محلي للوفاء بالوعود الانتخابية، لكن الأمر له آثار ضخمة على الوضع الأمريكي في الشرق الأوسط، كما أن الوضع النهائي لمدينة القدس يجب تحديده بالاتفاق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي" واعتبر ذلك "إنه تغيير جوهري في موقف التفاوض الأمريكي"[٩٩].

ومما لا شك فيه، أن قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ودعوته للخارجية الأمريكية ببدء تحضيرات نقل السفارة، قد أنهى عمليًا سياسةً اتّبعها أسلافه الثلاثة (كلينتون- بوش الابن- باراك أوباما)، على مدى أكثر من عشرين عاماً، بتأجيل قرار النقل إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية توافقية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

وعلى الرغم من تأكيده التزام إدارته "القوي بتسهيل التوصل إلى اتفاق دائم للسلام"، وفق رؤية حل الدولتين، فإنّ دعم ترامب هنا لحل الدولتين جاء مشروطًا

بموافقة الطرفين. وهو ما يعيد المفاوضات إلى مربعها الأول؛ إذ يمنح إسرائيل حق الفيتو، والحال أنها ترفض الاعتراف بدولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، بناءً على قرارات الشرعية الدولية[١٠٠].

وتعقيباً على قرار الرئيس ترامب وتداعياته على عملية التسوية، يقول "جيمس زوغبي" رئيس المعهد العربي الأمريكي: "إن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس لن ينهي عملية السلام، لأنه لا وجود لعملية السلام، وأضاف: "لن أقول أيضاً إنه سيضعف الثقة بالولايات المتحدة لأنها خسرت مصداقيتها بالفعل فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني– الإسرائيلي، إنها خطوة غبية محفوفة بالمخاطر، وقد تؤدي إلى إشعال العواطف وتعريض حياة الناس للخطر"[١٠١].

عموماً، إن الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة موحدة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل السفارة الأمريكية إليها أثبت الانحياز الكامل للولايات المتحدة وتبنيها للرواية الإسرائيلية، بل التوراتية، وستمثّل هذه الخطوة تجسيداً سياسياً وعملياً لحسم قضية القدس قبل الشروع في أية مفاوضات، وتؤكد أن هذه القضية لم تعد جزءاً من قضايا الحل الدائم. وهذا يمثّل تكريساً عملياً آخر للاعتراف الأمريكي بسيطرة إسرائيل على القدس.

٢. على الصعيد القانوني:

إن الإعلان الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إلى القدس ينطوي عليه أبعاد قانونية بالغة الخطورة، تمثّل انقلاباً دراماتيكياً على الموقف الأمريكي من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧، وينسف مواقف واشنطن من قضية الاستيطان في المدينة. فمثل هذا الاعتراف يعني أن الولايات المتحدة لم تعد ترى في الوجود الإسرائيلي في القدس الشرقية نوعاً من أنواع الاحتلال، وهو ما يعني اعترافاً أمريكياً بقانونية كل المستوطنات اليهودية التي بنتها إسرائيل بعد حرب العام ١٩٦٧، والتي دُشّن جزء منها على

أراض تتبع الضفة الغربية وتم إلحاقها بحدود بلدية الاحتلال في القدس[١٠٢]. لذا ستتناول الدراسة الابعاد والتداعيات القانونية للقرار الأمريكي على مستوى القانون الدولي والقانون الإسرائيلي، وذلك على النحو الآتي:

أ. على مستوى القانون الدولي

ينص القانون الدولي المستند خصوصاً إلى قرارات الأمم المتحدة على أن الأراضي الفلسطينية أراض محتلة بما في ذلك القدس الشرقية، وأنه يحظر على قوة الاحتلال تغيير الوضع القانوني والجغرافي والديموغرافي فيها. وباعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، يشرعن الاحتلال الإسرائيلي ويعطيه إجازة قانونية، في خرق واضح للقرار رقم ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، ووافقت عليه واشنطن، والذي يقوم على مبدأ عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة، والاعتراف بالقدس عاصمة للدولة المحتلة ينفي هذا المبدأ[١٠٣].أضف إلى ذلك، أنه يشكل تفويضاً لإسرائيل من خارج إطار الأمم المتحدة، بأن يستخدم قدراً على القوة، وأن يفرض وتيرة أسرع للتهويد والاستيطان، دون أن يخشى الإدانة الدولية. وهذا يعني أن سلطات الاحتلال ستأخذ هذا القرار إلى حيز التنفيذ حيث يتركز اهتمامها في المسجد الاقصى ومحيطه، وفي سلوان، وفي تحقيق الأغلبية السكانية، وفي انهيار الجدار من حول القدس. بلغة اخرى، فإن هذا القرار سيفتح الباب امام مواجهات ميدانية جديدة في القدس، ستشكل المركز المشتعل للصراع مع الكيان الصهيوني على مدى السنوات المقبلة[١٠٤].

ب. على مستوى القانون الإسرائيلي

تمثّل عملية الاستيلاء على الأرض وإفراغ الحيز من سكانه الأصليين جوهر المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين عمومًا وفي القدس على وجه الخصوص، وقد استخدمت الحركة الصهيونية وإسرائيل وسائل مختلفة لتحقيق هذه

الغاية. ويمكن اعتبار المنظومة القانونية، والجهاز القضائي الذي يحكم بموجبها، من أهم الوسائل التي اعتمدتها إسرائيل، لإضفاء الشرعية على الواقع الذي فرضته بالقوة[١٠٥]. وقد اعتمدت دولة الاحتلال على مجموعة من التقنيات القانونية والإجرائية التي تمنع أي حماية للسكان الواقعين تحت الاحتلال من إجراءات التهويد ومصادرة الأرض. ولا شك في أن ليبرالية القضاء الإسرائيلي تواطأت مع الاحتلال، بصفتها أحد أجهزته[١٠٦]. فضلا عن أن اليمين المتطرف بدأ يسيطر مؤخراً على القضاء أيضاً لسد أية فجوة يمكن أن تتسرب منها مبادئ مثل حقوق الإنسان وغيرها؛ إذ يجري تغيير النخب في النظام القضائي، ووزارة القضاء، والمستشار القضائي للحكومة، والمحكمة العليا، والمحاكم الأخرى. هذا فضلا عن تغلغل اليمين وجمعيات يمينية استيطانية في مراكز القوى واتخاذ القرارات ذات التأثير في مشروع تهويد القدس؛ بالاستيلاء على أملاك الفلسطينيين، وتسريع البناء الاستيطاني في الأحياء الفلسطينية ذاتها، وعدم الاكتفاء بتطويقها بالأحياء الاستيطانية. وتضطلع بذلك هذه الأطر القانونية بدور مشجع وملائم لقرار ترامب، وكذا لمشاريع إسرائيل الاستعمارية. وتبقى بنيتها متعارضة غير متناسقة مع القوانين والمعاهدات الدولية المذكورة سابقًا؛ إذ إنها تصر على سيادة القانون الإسرائيلي والتشريعات المختلفة الأخرى على مناطق محتلة[١٠٧].

٣. على الصعيد الديموغرافي والجغرافي:

تعد سياسة التخطيط المنتهجة من قبل سلطات الاحتلال بمثابة الأداة الأساسية لتهويد القدس، فهي تستهدف الوجود الفلسطيني في المدينة، وتعزلها، وتغلقها بوجه الفلسطينيين الراغبين في البقاء أو القدوم للإقامة فيها، وتجبرهم على الهجرة القسرية جراء القيود التي تحول دون ممارسة الفلسطينيين لحقهم الأساسي في البناء والسكن في القدس. يشار إلى أن سياسة التخطيط المنتهجة في القدس الشرقية تستهدف المساس بعملية "تحجم تطوير والبناء" بالنسبة للفلسطينيين،

وتشجع المشاريع الاستيطانية على أراض الفلسطينيين التي يتم الاستيلاء عليها ومصادرتها[١٠٨].

تضع سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها لمدينة القدس خططًا في مجالي الجغرافية والديموغرافية، وتستخدم تقنيات مشتقة من هذه المجالات من أجل تزوير التاريخ والوجود الفلسطيني، فضلا عن نفي انتمائه لهذ الأرض. وتمثّل الديموغرافية في حالة القدس محوراً مهماً في صراع الوجود؛ إذ تسعى إسرائيل من الجغرافية والديموغرافية إلى خلق واقع جديد يهدد الفلسطينيين داخل المدينة المقدسة.

وتقوم الحرب الديموغرافية الإسرائيلية على عملية سلب الأراضي الفلسطينية وإلحاقها بالقدس الغربية، من خلال أساليب التهجير والاستيطان؛ ومن ضمن ذلك هدم البيوت، ومصادرة الأرض بحجة المنفعة العامة باعتبار الاستيطان اليهودي منفعة عامة، وإعلان مناطق بأكملها منتزهات وطنية، وإخراج كتل سكانية عربية من القدس بواسطة جدار الفصل تتجاهل حكومات إسرائيل المتعاقبة بأنها تمثل دولة محتلة، وأنها تطبق قوانين السيادة الاسرائيلية على مدينة القدس المحتلة والاراضي المصادرة مخالفة بذلك قوانين وقرارات الامم المتحدة[١٠٩].

وجوهريًّا، تتعامل إسرائيل مع سكان القدس على أنهم مقيمون دائمون، وكأنهم حصلوا على تأشيرة دخول إلى القدس؛ أي إنهم ليسوا سكانًا أصليين، بل إنهم مقيمون زوار. وهذا يعني إمكانية إلغاء هذه الإقامة، إذا تغير مكان الإقامة أو "نقل مركز الحياة"، لأغراض العمل مثلًا. وتبقي هذه الحالة القانونية الملتبسة السكانَ العرب الأصليين في حالة من انعدام الأمان والاستقرار[١١٠].

وقد ساهم الخلط والضبابية المفهومية، في تعريف القدس على المستوى الحدودي والجغرافي، في خلق إشكالية تخدم دائماً جانب الاستيطاني الإسرائيلي في ترسيخ فكرة "خصوصية القدس". فقد سعت الكتابات الإسرائيلية لوضع تصور

للقدس ضمن شرط أغلبية يهودية وأقلية فلسطينية؛ وذلك من خلال ترسيم الحدود لوضع كل الكتل الاستيطانية داخل القدس، وترك القرى الفلسطينية خارجها[١١١].ناهيك عن أساليب العنف والارهاب التي واستعملتها إسرائيل في السيطرة على الأرض من خلال قوانين انتزاع الأراضي "للمصلحة العامة"، التي يمكن اعتبارها مناطق محفوظة أي خزانات أو احتياطياً للمستوطنات مستقبلاً، وإحاطة التجمعات الفلسطينية بالمستوطنات وتفتيتها من خلال زرع بؤر استيطانية أو مناطق خضراء داخلها لتسهيل السيطرة الأمنية عليها عند الحاجة، فضلا عن جدار الفصل العنصري الذي جعل ١٥٠ ألف فلسطيني خارج تعداد القدس ... إلخ[١١٢]. وبناء عليه، توجد محاولات متعمدة لتعقيد سياسات التخطيط والتقسيم الخاصة بالأراضي الفلسطينية، وكذلك حرمان السكان الفلسطينيين من استغلالها؛ وكلها أمور الغرض منها إجبار الفلسطينيين على الرحيل. فبعد أن احتلت إسرائيل القدس أصدرت ثلاثة قوانين، وسّعت بموجبها منطقة القدس وحدود البلدية.

٤. على صعيد العلاقات العربية– الأمريكية:

تعتبر إدارة ترامب نفسها حليفاً قوياً للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر، وتتعامل معهم كركيزة من ركائز التحالف الإقليمي ضد إيران. وبالآتي، فإن نقل السفارة يضع حلفاء واشنطن من العرب في موقف حرج وصعب. لكن هل سيؤثر الموقف الأمريكي تجاه القدس في قدرة واشنطن على العمل بشكل مباشر ومريح مع هذه الدول. أعتقد أن الدول العربية في هذه المرحلة ليس لديها من التأثير (سياسياً أو اقتصادياً) على الولايات المتحدة لتجبرها على تأجيل القرار وليس إلغاؤه. على الرغم من حاجة الولايات المتحدة لهذه الدول في مواجهة إيران، ففي الوقت الذي تسعى فيه إدارة ترامب لمواجهة إيران، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، جاء هذا القرار. واكتفت الدول العربية بالتنديد والاستنكار.

ورغم التهويل الذي رافق قرار نقل السفارة من قبل الأطراف العربية، ثبت فيما بعد انه مجرد دغدة للعواطف بقيت العلاقات العربية- الأمريكية على حالها، وكأن القرار لم يصدر، وفي إطار التهويل العربي، فسفير السعودية في واشنطن "خالد بن سلمان" صرح قائلاً أن: "أي إعلان للولايات المتحدة عن وضع القدس قبل الوصول إلى تسوية نهائية قد يكون له عواقب ضارة، وقد يعزز من التوترات في المنطقة، لكن سياسة المملكة كانت وما زالت مؤيدة للشعب الفلسطيني وقد تم إبلاغ ذلك للإدارة الأمريكية"[١١٣].

وفي إطار الحديث عن الحساسية الجيوسياسية للقدس لدى العالم العربي والإسلامي، تعتبر المدينة موطن المسجد الأقصى، وثاني أكبر مكان مقدس لدى المسلمين، وبالرغم من البعد العاطفي لهذه المدينة في قلوب العرب والمسلمين، إلا أن ردود الفعل لم تكن بالحد المتوقع، وهو ما تناولته الصحف الأمريكية التي كشفت رضا الولايات المتحدة عن رَّدات الفعل العربية والإسلامية على قرار نقل السفارة، والتي وصفت بأنها خافته، مع أن هناك وسائل إعلام أمريكية ومراكز بحثية هولت من ردة الفعل الشعبية في العالم العربي والاسلامي، وهذا ما أكده "جيمس زغبي" رئيس المعهد العربي الأمريكي قائلاً: "سوف يكون الأمر مروعاً إذا تطور لحدوث أعمال عنف، لكن الخطأ يقع على الأشخاص الذين تسببوا في ظهور هذا العنف"[١١٤]. وفي دراسة لمركز (CSIS) للدراسات الاستراتيجية في واشنطن، حول التداعيات الاستراتيجية وانعكاساتها على العلاقة مع الدول العربية والاسلامية، قالت الدراسة: "سيضر بمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية وبمصالح إسرائيل الأمنية، وسيتسبب في مشاكل لحلفائنا العرب وسيسيئ لمكانة الولايات المتحدة ودورها في الشرق الأوسط"[١١٥].

ووفقًا لوسائل الإعلام الأمريكية فقد حذرت الخارجية الأمريكية جميع سفاراتها حول العالم ودعتهم إلى تعزيز الوضع الأمني تحسباً لأي احتجاجات عقب إعلان

ترامب، وقد علق المحلل السياسي الأمريكي بانرمان بالقول: "القدس ليست مجرد قضية فلسطينية، إذا وضعتها في سياق النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي فقط فلن تفهم أبداً أهمية القدس، هذا الأمر ربما يسبب ضعفاً في موقف الإدارة الأمريكية، حيث يبدو أنها لا تفهم كيف تؤثر القدس في المنطقة بأكملها وفي العالم الإسلامي كذلك"[١١٦]. وتعقيباً على هذا التحذير، يقول مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن (CSIS): "سيُوجِد خلافاً مع حلفائنا في أوروبا، وسيساعد على تجنيد إرهابيين ومتطرفين جدد، وسيمنح إيران وحزب الله وروسيا الفرصة لاستغلال هذا الغضب والانقسام لمصلحتهم"[١١٧].

عموماً، يبدو أن وسائل الاعلام الأمريكية والإسرائيلية، ومعها العربية قد بالغت في ردة الفعل العربية والإسلامية تجاه قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، لكن يبدو أن صانع القرار في الولايات المتحدة كان متوقعاً لمحدودية الرد العربي والإسلامي (رسمياً وشعبياً) على هذ القرار.

وعليه، فإن تداعيات القرار الأمريكي وتأثيره على العلاقات العربية مع الولايات المتحدة لن يكون له تأثير ملموس، بدليل أن هناك دولاً عربية مؤثرة تتبنى الرؤية الأمريكية بوضعها الحالي تجاه حل القضية الفلسطينية.

الخاتمة:

على الرغم من موجة الغضب العارم الذي اجتاحت معظم بلدان العالم رفضاً وتنديداً بنقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، لأن ذلك القرار منافياً ومخالفاً لقواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة الخاصة بمدينة القدس، التي تعتبر أراضٍ محتلة، كما أن القرار يتنافى مع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير التي ارجأت الحديث عن القدس لمفاوضات الوضع النهائي.

وعلى الرغم من المعارضة الدولية الكبيرة لهذا القرار، فيبدو أن الولايات المتحدة ماضية دون تراجع في تنفيذ هذا القرار، وهناك مجموعة من العوامل يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

- **ما يتعلق بالولايات المتحدة**، لم يسجل على الولايات المتحدة (تاريخياً) أنها تراجعت عن القرارات التي اتخذتها على مستوى السياسة الخارجية. ومثال على ذلك، "مبدأ مونرو" الذي وضعه الرئيس الأمريكي "جيمس مونرو عام ١٨٢٣م؛ وينص على تطبيق سياسة العزلة في الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الخارجية. ومع ذلك تدخلت الولايات المتحدة في قضايا الكثير من بلدان العالم، ومنها على سبيل المثال: الحربين العالميتين، الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، والثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، دون الإعلان عن إلغاء مبدأ العزلة-مونرو. بمعنى آخر، أن غطرسة الولايات المتحدة، وكبريائها، وتعاظم نفوذها منعها من إلغاء قراراتها التي اتخذتها في مراحل سابقة، خاصة المتعلقة بالشؤون الخارجية.

- **ما يتعلق بالعلاقات الاستراتيجية مع إسرائيل**، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، منها تعهد الإدارات الأمريكية المتعاقبة (بدون استثناء) الحفاظ على أمن وتفوق إسرائيل، ناهيك عن التجانس الكبير القائم بين إدارة ترامب المنتمية للتيار المسيحي المتصهين واللوبي الصهيوني والمجمع الصناعي العسكري الأمريكي، والحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة. وكذلك، تبيني إدارة ترامب لمواقف الحكومة

الإسرائيلية ولرؤيتها لحل القضية الفلسطينية وهي رؤية تتماشى فقط مع ما تريده إسرائيل، دولة فلسطينية مقطوعة الأوصال، قابلة للحياة مع التركيز على البعد الأمني، ومن العوامل التي تؤكد عدم تراجع الإدارة الأمريكية عن قرارها بنقل السفارة إلى القدس.

- **ما يتعلق بالواقع الفلسطيني**، يعاني الفلسطينيون منذ أكثر من ١١ عام من الحصار والاغلاق الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، وقد ازدادت الأمور تعقيداً بعد الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني الذي انتهي بسيطرة حركة حماس على غزة، والسلطة الفلسطينية على الضفة الفلسطينية، وهو ما سبب ضرراً كبيراً للمشروع الوطني الفلسطيني، وأدى إلى تراجع الدعم والتعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية، كما ساهم أيضاً في تأخير وتراجع فرص الحل، وأعطى دولة الاحتلال الإسرائيلي هامشاً كبيراً من المناورة والتهرب من استحقاق التسوية، وتراجعت معها الولايات المتحدة كراجعية للتسوية، بحجة أن السلطة غير مؤهلة لإقامة دولة ما دامت غزة خارج سيطرتها ولا تستطيع استردادها. ناهيك عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة والتي انتجت واقعاً مأساوياً في غزة نتج عنه ازدياد الأوضاع تعقيداً وبؤساً.

- **ما يتعلق بالواقع العربي**، تعيش الدول العربية واقعاً صعباً، فقد أرهقت العديد من الدول العربية مثل، ليبيا وسوريا بحروب داخلية فيما يسمى "الربيع العربي" وأدخلت العراق في صراعات طائفية مزقته وأضعفته، ولا تزال الأوضاع في تونس ومصر غير مستقرة، أما اليمن فتشهد منذ أكثر من ثلاث سنوات حرباً طاحنة باسم "التحالف العربي" ضد جماعة الحوثيين المدعومة من إيران، ولا أحد يستطيع التنبؤ بنهاية هذه الماسي. ناهيك عن الحرب الإعلامية (التي تغذيها الولايات المتحدة وإسرائيل) والتي خلقت اصطفافاً مصطنعاً قسم العرب والمسلمين بين معسكرين، سني بقيادة السعودية، وشيعي بقيادة إيران. بمعنى آخر، أن الواقع العربي أُشغل

بقضاياه الداخلية التي كبلته، وأضعفت تحركاته، بل وأنهكت قواه. فضلاً عن أنظمته الرجعية المستبدة التي فقدت التأثير في مجريات الأحداث، وأصبح دورها هامشياً على مستوى السياسة الدولية، لدرجة ان الرئيس ترامب هاتف معظم رؤساء هذه الدول وأخبرهم عزمه على إعلان قرار نقل السفارة الأمريكية غلى القدس، وهذا مؤشر قوي على ان الولايات المتحدة لم تعد تعير أي اهتمام أو أهمية لهذا الدول. وبالآتي، لن تستطيع الدول العربية أن تؤثر على الإدارة الأمريكية وتجبرها على التراجع عن هذا القرار.

– **ما يتعلق بالوضع الدولي**، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٩١م، والولايات المتحدة تهيمن وتتحكم بشكل كبير في مخرجات السياسة الدولية، وتلعب دوراً واضحاً في التأثير في توجهات الدول فيما يتعلق بسياستها تجاه الشرق الأوسط، ولاسيما القضية الفلسطينية، وبالرغم من المعارضة الكبيرة التي واجهها قرار ترامب بشأن القدس، إلا أن هذه الدول لن تدخل في صراع دبلوماسي، أو مواجه سياسية في الهيئات الدولية مع الولايات المتحدة، وستكتفي ببيانات التنديد والاستنكار. بمعنى آخر، ما هي المكاسب التي ستعود على هذه الدول فيما لو عارضت سياسة الولايات المتحدة ووقفت ضدها؟ أعتقد أن هذه الدول لن تضحي بمصالحها مع الولايات المتحدة لقاء مواقف انسانية وتصريحات إعلامية، قد تنصف الفلسطينيين الذين يعانون منذ أكثر من ٧٠ عاماً احتلالاً ظالماً يواجهه الفلسطينيون، وإدارات أمريكية تدعم إسرائيل وتبرر جرائمها وعدوانها بحق الفلسطينيين.

ختاماً، اعتقد أن المناخ الدولي العام يتلاءم ويتناغم مع السلوك الأمريكي تجاه الشرق الأوسط، وأن إدارة ترامب، قد اختارت الزمان المناسب لإصدار قرارها المتعسف غير القانوني بحق القدس، كما أن هذا السلوك ينسف كل جهد يمكن أن يساهم في ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وقضية القدس.

الهوامش والمصادر

[١] تقدير موقف، خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته، مركز الجزيرة للدراسات والابحاث، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ص٣.

[٢] عبد الناصر سرور، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً ٢٠٠٣، غزة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٠، ص ٥٦.

[٣] أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢١، العدد الأول– ٢٠٠٥، ص٢٧٠.

[4] Richard Snyder, H. w. bruck. Burton sapin. "Decision making as an approach to the study of international politics" in ed: Stanley Hoffman, Contemporary theory in international relation. Ed :5 U.S.A: prentice national politics. p: 153.

[٥] ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مرجع سابق، ص٢٧٠.

[٦] زهرة صالح، صناعة القرار السياسي، سلسلة كتيبات برلمانية ٢٠١٦، معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٠١٦، ص٩.

[٧] سرور، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٥٧.

[٨] المرجع السابق، ص ٥٨.

[٩] نفس المرجع السابق، ص ٥٧.

[١٠] عبد المنعم عبد المنعم، القرار الاستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية (دراسة في صنع القرار)، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ص ٧٠.

[١١] المرجع السابق، ص ٧١.

[١٢] نفس المرجع السابق، ص٧٣.

[13] Nasser Mattar Al Zubaidi, USA and its Management of, International Crises (Applied Analytical Thesis), Dissertation for a Phd, World (ST.Clements) University, Iraq-Baghdad, 2010, pp 2.

[١٤] ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مرجع سابق، ص٢٧٥.

[١٥] محمد الشرقاوي، ترامب والقدس: قراءة من الدّاخل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سباط/فبراير ٢٠١٨، ص١-٥.

[16] President Donald J. Trump's State of the Union Address, The White House, January 30, 2018.
https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/president-donald-j-trumps-state-union-address/

[١٧] جيمس أوليفانت وجون وايتسايدز، ضغط المسيحيين الإنجيليين ساهم في دفع ترامب لاتخاذ قرار القدس، وكالة رويترز، إعداد منير البويطي للنشرة العربية- تحرير: نادية الجويلي، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.
https://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKBN1E11MF

[١٨] وليد شرارة، الانحدار المتسارع للإمبراطورية الأمريكية، صحيفة النهار البيروتية، العدد ٣٣٥٥، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ص١١.

[١٩] عين على القدس، ترامب وكلينتون يدخلان بورصة التملق للدولة العبرية، تقرير صادر عن إدارة الأبحاث والمعلومات في مؤسسة القدس الدولية، ٢٣-٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦، ص٢٨-٢٩.

[٢٠] إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمعاني والأفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (تقدير موقف)، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ص٣.

[٢١] زاهر زكار،قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن القدس دوافعه وآفاقه، مجلة الرافد الفكري، ١ أذار/مارس ٢٠١٨. http://www.alraafidmag.com

[٢٢] الراصد، (الشئون الدولية)، نشرة تصدر عن مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات، أكاديمية الادارة والسياسة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ص١٤.

[٢٣] خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته (تقدير موقف)، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ص٣.

[٢٤] رسالة القدس، نشرة اخبارية يومية تصدر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، منظمة التحرير الفلسطينية، ٧ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٧، ص١٦.

[٢٥] هبه البيه، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل مخالف للقانون الدولي، الدوحة، صحيفة الراية القطرية، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، العدد ١٣٠٧٧، ص١٧.

[26]The Ethics of Diagnosing Trump from Afar, the University of Minnesota, August 16, 2016.
https://consortium.umn.edu/news/ethics-diagnosing-trump-afar

[27]Can Psychologists Diagnose President Trump? Ethical or Not?, Posted on March,astral tides, dr. chrisbrayley, rmt,13, 2017 by cbrayley 24 .
https://astraltides.wordpress.com/2017/03/13/can-psychologists-state-the-obviou.

[28]Leonard Cruz and Steven Buser, A Clear and Present Danger: Narcissism in the Era of President Trump, Chiron Publications, July 26, 2016.

[29]May Bulman, Donald Trump has 'dangerous mental illness', say psychiatry experts at Yale conference, 21-05-2017
https://www.msn.com.

[٣٠] قناة المحور الفضائية، برنامج تسعون دقيقة، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، انظر:
https://www.youtube.com/watch?v=BFLMdkdyAwU

[٣١] قاسم صالح، شخصية ترامب: تحليل سيكولوجي، تونس، المؤسسة العربية للعلوم النفسية، مجلة بصائر نفسانية، العدد ١٦-١٧، صيف ٢٠١٧، ص٤٠-٤٥.

[٣٢] المرجع السابق، ص ٤٣-٤٤.

[٣٣] محمد علي صالح، مايك بينس.. الوجه الآخر لترامب، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٦،

[34]McKay Coppins, God's Plan for Mike Pence, Will the vice president-and the religious right-be rewarded for their embrace of Donald Trump, The Atlantic magazine, 2018.
https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2018/01/gods-plan-for-mike-pence/546569.

[٣٥] نوعا لنداو، واعظ إنجيلي على منصة الكنيست، رام الله، صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، العدد ٧٩٦١، ص١٠. (نقلاً عن صحيفة هأرتس الإسرائيلية).

[٣٦] ناجح شاهين، زيارة مايك بنس وإلحاح السؤال حول طرق المواجهة، رام الله، صحيفة الحدث الفلسطيني، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، العدد ١٠١، ص٢١.

[٣٧] الراصد (الشؤون الدولية)، نشرة اخبارية يومية، تصدر عن مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات– أكاديمية الإدارة والسياسة، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ص٥.

[٣٨] أودي سيغال، أول نائب رئيس أميركي يخطب في الكنيست، رام الله، صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، العدد ٧٩٦١، ص ١٠. (نقلاً عن صحيفة معاريف الإسرائيلية)

[٣٩] صحيفة العربي الجديد، العدد ١١٩٤، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ص٤.

[٤٠] يردين ليخترمان، ٥ حقائق عن مبعوث الرئيس ترامب لشؤون الشرق الأوسط، ٣٠ أذار/مارس ٢٠١٧م، وكالة المصدر الاعلامية.

https://www.al-masdar.net

[٤١] غرينبلات.. يهودي بإدارة ترامب أولويته فلسطين، الجزيرة نت، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٧.

http://www.aljazeera.net/home/print/fdd68154-5cb7-4edd-a8d0-fc680f0d7696/c51354bd-df52-4114-a183-2a72f6cd5da6

[٤٢] الراصد (الشؤون الدولية)، نشرة اخبارية يومية، تصدر عن مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات– أكاديمية الإدارة والسياسة، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ص ١٠–١٢.

[٤٣] صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، العدد ١٤٣١٠.

[٤٤] زهير المالكي، مطبخ ترامب، صحيفة المثقف العربي، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، العدد ٣٨١٣.

[٤٥] معاذ العمري، زوج ابنة ترامب مرشح لتولي الملف "الفلسطيني– الإسرائيلي"، صحيفة الشرق الأوسط، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، العدد ١٣٨٨٩.

[٤٦] صحيفة الايام الفلسطينية، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، العدد ٧٩٥٤، ص١٥. (نقلاً عن "هفينغتون بوست" الأمريكية). وأيضاً: روبرت فيسك، كيف أثرت صفقات كوشنر مع إسرائيل على عملية السلام؟، صحيفة الايام الفلسطينية، العدد نفسه، ص ١٥. (نقلاً عن صحيفة "الإندبندنت" البريطانية).

[٤٧] مقابلة شخصية مع البروفيسور عبد الناصر سرور بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٨، الساعة ١١.٠٠ صباحاً، غزة.

[٤٨] نجاة صادق، صهر ترامب.. علاقاته الاقتصادية مع إسرائيل، صحيفة الخليج اليوم، ٣ أذار/مارس ٢٠١٨.

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:AyQEzck6gCcJ:www.khalij.today/world/artical1873045+&cd=16&hl=ar&ct=clnk&gl=ps.

[٤٩] مايان لوبيل، تحقيق: بالنسبة لمستوطني الضفة الغربية.. جاريد كوشنر هو رجلهم، وكالة رويتر للأنباء، ١ شباط/فبراير ٢٠١٧.

https://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKBN15G5B0

[٥٠] صحيفة الوسط البحرينية، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، العدد ٥٢١٥، ص٢٣.

[51] Lara Friedman, Ambassador-nominee David Friedman, In His Own Words, American for Peace Now, 19/12/2016, pp1-6.

[52] Roxanne Perugino, President-elect Donald Trump Nominates David Friedman as US Ambassador to Israel, Arab Center Washington DC, December 21, 2016, pp1-3.

[٥٣] صائب عريقات، املاءات الرئيس ترامب المرحلة الجديدة: فرض الحل (حزيران/يونيو ٢٠١٧- أذار/مارس ٢٠١٨)، الدراسة رقم ٢٢، أريحا، جامعة الاستقلال، مركز الدراسات الإستراتيجية، ص١٥.

[٥٤] صحيفة البيان الاماراتية، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، العدد ١٣٣٣١، ص ٢٢.

[٥٥] صحيفة الشروق المصرية ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، العدد ٣٢٣٥، ص٧.

[٥٦] صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، العدد ١٤٢٥٨.

[٥٧] بيل فان أوكين، ترامب ينسف عملية السلام في الشرق الأوسط، صحيفة تشرين السورية، ١٠ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٧، العدد ١٣١٠٤، ص١١.

[٥٨] أسعد عبد الرحمن، اهو الطريق إلى حرب دينية؟، الراصد (شئون صهيونية)، نشرة تصدر عن مركز غزة للسياسات والاستراتيجيات، كلية الإدارة والسياسة، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، ص٤.

[٥٩] نزار أيوب، مدينة القدس: بين الاستعمار الإسرائيلي والقبول الأميركي، الدوحة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ص١٥.

[٦٠] صحيفة العربي الجديد، ٧ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٧، العدد ١١٩٣، ص٤.

[٦١] عبد الناصر سرور، الموقف الأمريكي من قضية القدس (١٩٦٧-٢٠٠٩)، بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، ربيع ٢٠١٠، العدد ٢٦، ص ١٢٣.

[٦٢] المرجع السابق، ص ١٢٤.

[٦٣] وليد عوض، مشروع قرار في الكونغرس يسعي للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل مقابل الاعتراف بفلسطين، ٢٥ نيسان/إبريل ٢٠٠٥، القدس العربي، العدد ٤٩٤٩، ص ٦.

[٦٤] (تقرير)، أحمد الشجاع، تهويد الأرض المباركة، مجلة عودة ودعوة، . أنظر:
http://awda-dawa.com/Pages/Articles/Default.aspx?id=1065

[٦٥] عوض، مشروع قرار في الكونغرس يسعي للاعتراف بالقدس، مرجع سابق، ص ٦.

[٦٦] سرور، الموقف الأمريكي من قضية القدس، مرجع سابق، ص١٢٥.

[٦٧] صحيفة النهار، ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٧، العدد ٣٠٩٢، ص ٢٦.

[٦٨] صباح كنعان، المجمع العسكري الصناعي: عدو من داخل أمريكا، صحيفة الخليج الاماراتية، ٧ نيسان/إبريل ٢٠١٢.

[٦٩] صالح المعايطة، المجمع الصناعي العسكري يدير استراتيجية الأمن القومي الأميركي، صحيفة الرأي الأردنية، ١١ تموز/يوليو ٢٠١٢.
http://alrai.com/article/526208.html

[٧٠] طه عبد المنعم، في أصول قرار ترامب بشأن القدس، الاهرام اليومي، العدد ٤٧٨٥٠، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

[٧١] صناعة القرار الأمريكي الآن، المتابع الاستراتيجي (١٥-٢)، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، شباط/فبراير ٢٠٠٨، ص٣١.

[٧٢] عبد المنعم، في أصول قرار ترامب بشأن القدس، مرجع سابق.

[٧٣] الراصد (شئون دولية)، قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، نشرة تصدر عن مركز غزة للسياسات والاستراتيجيات، كلية الإدارة والسياسة، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ص ٢٦.

[٧٤] ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل: عوامل داخلية أميركية ضاغطة، صحيفة الاعمار والاقتصاد اللبنانية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، العدد ٣٣٧، ص ٩.

[٧٥] صالح الرقب، ليس لليهود حق ديني في فلسطين، مجلة الجامعة الاسلامية، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، المجلد السادس، العدد الأول، ص ٤.

[٧٦] حسين مجدوبي، الأسباب الدينية التي تقف وراء قرار ترامب بشأن القدس، صحيفة القدس العربي، ١٢ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٧، العدد ٩٠٣٤، ص ٢٢.

[٧٧] المرجع السابق، ص٢٢.

[٧٨] جمال البدري، تعقيبا على رأي القدس العربي "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وأعمدة الإخضاع الأربعة، صحيفة القدس العربي، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الخدد ٩٠٤٥.، ص ٢١.

[٧٩] حلمي الاسمر، إعلان استئناف الحروب الصليبية، صحيفة العربي الجديد، ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٧، العدد ١٢١٤، ص١٦.

[٨٠] أحمد عيسى، القضية الفلسطينية في عهد ترامب (١+٢)، وكالة أكد الإخبارية، غزة، ١٨ إبريل/نيسان ٢٠١٧. أنظر:

https://www.amad.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=169288

[٨١] أحمد عيسى، لقضية الفلسطينية في مرحلة الرئيس ترامب، مركز راشيل كوري لحقوق الانسان، ١٧ نيسان/إبريل ٢٠١٧.

[٨٢] صحيفة المجد الأردنية، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨. انظر:

http://almajd.net/2018/05/10

[٨٣] سامر أبو رمان، قراءة في استطلاعات الرأي العام اليهودي والصهيوني والأمريكي والعربي حول نقل السفارة، صحيفة المجتمع، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، العدد ٢١١٥، ص ٢٥.

[٨٤] سرور، دوافع وتداعيات القرار الإستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق، مرجع سابق، ص ٦٣-٦٤.

[٨٥] صحيفة الاخبار اللبنانية، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، العدد ٣٣٤٢، ص٤.

[٨٦] الجزيرة نت، نقلاً عن الصحافة الإسرائيلية، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-1227

[٨٧] صحيفة العربي الجديد، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، العدد ١١٩٣، ص٥.

[٨٨] عين على القدس (تقرير القدس الإخباري الأسبوعي)، ٧-١٣ آذار/مارس ٢٠١٨، مؤسسة القدس الدولية، ص٢٣.

[89] Robert Satloff, What Trump Would Gain From Moving the U.S. Embassy to Jerusalem, January 25, 2017, The Washington Institute for Near East Policy.

للمزيد راجع أيضاً موقع المركز الديمقراطي العربي على الانترنت

"نقل السفارة الأمريكية إلى القدس: أهداف ومكاسب ترامب وتأثيرها على مصالح واشنطن".

[٩٠] أحمد الغندور، الدوافع الأمريكية وراء إعلان ترامب بشأن القدس، ٥ مارس ٢٠١٨م، دنيا الوطن.

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/458316.html

[٩١] قناة روسيا اليوم، تيلرسون: سنبدأ فورا تنفيذ أمر ترامب حول القدس، تقرير: رفعت سليمان، ٦ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٧، الساعة ٩:٥٠م.

[٩٢] محمد الروحاني، ما دور اللوبي اليهودي في صناعة القرار الأمريكي؟ للمزيد أنظر:

https://www.yamanyoon.com/?p=94808

[٩٣] حكيمة شكروبة، أمريكا تهود القدس بفرض تعايش بين فلسطين وإسرائيل في ظل الصراعات والنزعات، الحياة برس. أنظر:

https://www.alhayatp.net/?app=article.show.9926

[94] Einat Wilf, A How-To Guide for Moving the U.S. Embassy to Jerusalem, the Washington Institute for Near East Policy 30 January, 2017.
http://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/a-how-to-guide-for-moving-the-us-embassy-to-jerusalem

[٩٥] صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد ٣٣٤٢، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ص٣.

[٩٦] بلال ضاهر (محرر)، ندوة بعنوان: قرار نقل السفارة الأمريكية ووضع القدس القانون والسياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١٨. انظر:

https://www.arab48.com

[٩٧] صحيفة الأنوار البيروتية، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، العدد ١٩٦٨٠، ص٨.

[٩٨] بلال ضاهر، مرجع سابق.

[٩٩] علي حرب، لآثار الضخمة لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ترجمة حفصة جودة، ٧ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٧، أنظر:

http://www.noonpost.org/content/21060

[100] محمد حربي، قرار ترامب يخرج القدس من التفاوض، صحيفة الوطن القطرية، العدد ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، ص٨.

[101] على حرب، مرجع سابق.

[102] صحيفة العربي الجديد، العدد ١١٨٩، ٣كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ص٤.

[103] ضاهر، مرجع سابق.

[104] محسن صالح (محرر)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني ٢٠١٦-٢٠١٧، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٨، ص١٨٦-١٨٧.

[105] معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، ٦ نيسان/إبريل ٢٠١٨، انظر:
http://www.ipnss.ps/article.php?idarticle=24

[106] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أنظر:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Jerusalem-Embassy-Alquds-Legal-and-Political-Status-Report.aspx

[107] ضاهر، مرجع سابق.

[108] ورقة موقف "سياسة هدم المنازل في القدس المحتلة جريمة حرب وجريمة اضطهاد ضد الانسانية"، مؤسسة المقدسي للتنمية وتطوير المجتمع، القدس، ص٣.

[109] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق.

[110] ضاهر، مرجع سابق.

[111] عدنان ابو عامر، سياسة الكيان الصهيوني تجاه مدينة القدس، المركز العربي للدراسات الانسانية، ٢٠٠٩، صص٨-١٨ بتصرف.

[112] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق.

[113] صحيفة الاقتصادية، الرياض، العدد ٨٨٢١، ٥ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٧.

[114] على حرب، مرجع سابق.

[115] عبد الله الشايجي، تداعيات قرار نقل السفارة إلى القدس على القضية الفلسطينية، مجلة الفيصل، العددين ٤٩٧-٤٩٨، أذار/مارس- نيسان/إبريل ٢٠١٨، دار الفيصل للنشر، الرياض، ص٣٣.

[116] على حرب، مرجع سابق.

[117] الشايجي، مرجع سابق، ص٣٣.